الأصل: فرنسي

التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

2016-2015

الملخص التنفيذي

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الثانية والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي الإسلامية

(الكومسيك)

اسطنبول –الجمهورية التركية، 21–24 نوفمبر 2016

الأصـل: فرنسي

الفهرس

	الصفحة
I. مستجدات وضعية الاقتصاد العالمي	3
II. مستجدات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	7
III. مستجدات التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	14
IV. عوائق تنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	25
V. آفاق الاقتصاد العالمي 2016-2017	30
الملاحق	33

الملخص التنفيذي

I. مستجدات وضعية الاقتصاد العالمي

أ. الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 2016 نوعا من الاستقرار نتيجة النمو الاقتصادي في الصين وتعافي أسعار السلع الأساسية، ورفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، وارتفاع أسعار الأسهم في البلدان المتقدمة والمحفظة الاستثمارية نحو البلدان الناشئة.

ويفسر استقرار النمو الصيني بانتعاش سياسات الاقتصاد الكلي (التخفيض من اعتمادها على الاستثمار والتصدير لفائدة الاستهلاك الداخلي والخدمات) وهو ما ساعدها على الدفع بعجلة النمو. وتعززت أسواق السلع الأساسية من خلال استثمارات كبرى في القطاعات الاستخراجية بعد انخفاض أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة.

ومن خلال هذه التطورات تستشف إمكانية نمو بشكل أسرع مما كان متوقعا، والذي قد يكون أقوى إذا اعتمدت الدول تدابير كبرى من شأنها الرفع من الانتاج الفعلي وزيادة النمو في سنة 2017.

وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2016، لم يساعد هذا الوضع من تحسين نمو الاقتصاد العالمي الذي كان متوقَّعا أن يسجل نسبة 3,1% في سنة 2016 قبل أن يرتفع إلى 3,4% في سنة 2017. وترجع أسباب هذا الوضع، من بين أمور أخرى، إلى تدهور الآفاق الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (BREXIT) من جهة، ومن جهة أخرى إلى نمو أقل مما كان متوقعا في الولايات المتحدة. وقد ساهمت هذه التطورات في انخفاض أسعار الفائدة على الصعيد العالمي.

وبالتالي، تم تعديل توقعات النمو في الدول المتقدمة في سنة 2016 ليسجل انخفاضا بنسبة 1,6%. ويتوقع أن ينخفض النمو في البلدان الناشئة والنامية إلى 4,2%، بعد خمس سنوات متتالية من تراجع النمو.

وتعد تداعيات بريكسيت غير مؤكدة بسبب شكل العلاقات طويلة الأمد بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ومدى التخفيض من المبادلات التجارية والمالية فيما بينهما وتراجع فرص الشغل.

وقد تسبب هذا الانسحاب في قلق في وسط الأعمال وتأثرت على إثره على وجه الخصوص العلاقات التجارية بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي من جهة، ودول أخرى من جهة ثانية، ولاسيما دول الكومنويلث خاصة النامية منها. وعلاوة على ذلك، ساهم بريكسيت في هبوط سعر الجنيه الإسترليني بنحو 9% منذ ربيع 2016 وأكثر من 10% منذ استفتاء 23 يونيو، والذي يمكن أن يشكل شريان الحياة بالنسبة للمملكة المتحدة من خلال الصادرات التي لا تلبي أو تستجيب بشكل قليل للطلب المحلي. وتميل عملة الاحتياطي العالمي وهي الدولار الأمريكي إلى ارتفاع في قيمتها خلال المراحل التي تعرف حالة من عدم اليقين والقلق في الأسواق المالية. وقد اكتسب الدولار الأمريكي الذي يتغير حسب المبادلات بالفعل 18% في غضون عامين، ومن شأن دفعة جديدة أن تضاعف من مخاطر التخلف عن السداد بالنسبة للقروض بالدولار.

يظل نمو التجارة العالمية منخفضا بسبب تراجع الطلب المحلي والاستثمارات ذات الصلة ولكن أيضا بسبب عودة الحمائية، وانسحاب سلاسل القيم العالمية، وخطر انخفاض أسعار المواد الأساسية وارتفاع سعر الدولار الأمريكي.

وقد أدى هذا الوضع إلى إعادة النظر في معدلات النمو في سنة 2016 في الدول المتقدمة حيث بلغت 1,6% بما يعادل انخفاضا بنصف نقطة مقارنة مع سنة 2015، وأيضا 1,6% في الولايات المتحدة و1,7% في منطقة اليورو (1,3% في فرنسا، و1,7% في ألمانيا)، و0,5% في اليابان و6,6% في الصين، و7,6% في الهند، و3,4% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علاوة على أفغانستان وباكستان، و1,4% في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي البلدان الناشئة والنامية، سجل النمو 4,2% نتيجة التراجع الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية، لتمثل حوالي ثلاثة أرباع النمو العالمي. وقد تم تسجيل انخفاض في بلدان رابطة الدول المستقلة (CIS) من آسيا الوسطى (-0,3%)، و-0,8% في روسيا، و-0,6% في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وخصوصا في البرازيل بنسبة -3,3%.

ويرتبط هذا الوضع أيضا ببطء وإعادة توازن الاقتصاد الصيني، وتقلب أسعار السلع الأساسية وخاصة البترول بنسبة 15,4% والمنتجات غير النفطية بنسبة -2,7% في سنة 2016.

وانتعشت أسعار النفط مقارنة بالمستوى الذي تم تسجيله في يناير 2016، وهو أدنى مستوى له منذ 10 سنوات، ويرجع ذلك أساسا إلى التوقف اللا إرادي للانتاج. كما سجل متوسط أسعار الغاز الطبيعي انخفاضا بنسبة 6% منذ شهر فبراير 2016 في أوروبا واليابان والولايات المتحدة. كما عزز هذا الانخفاض بتراجع أسعار النفط في وقت سابق ووفرة إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا وضعف الطلب في آسيا (وخاصة اليابان). كما انتعش متوسط أسعار الفحم في أستراليا وارتفع في جنوب أفريقيا بنسبة 32% مقارنة مع فبراير 2016.

الرسم البياني 1: تطور مؤشر أسعار المواد الأساسية لصندوق النقد الدولي
المؤشر 100=2005

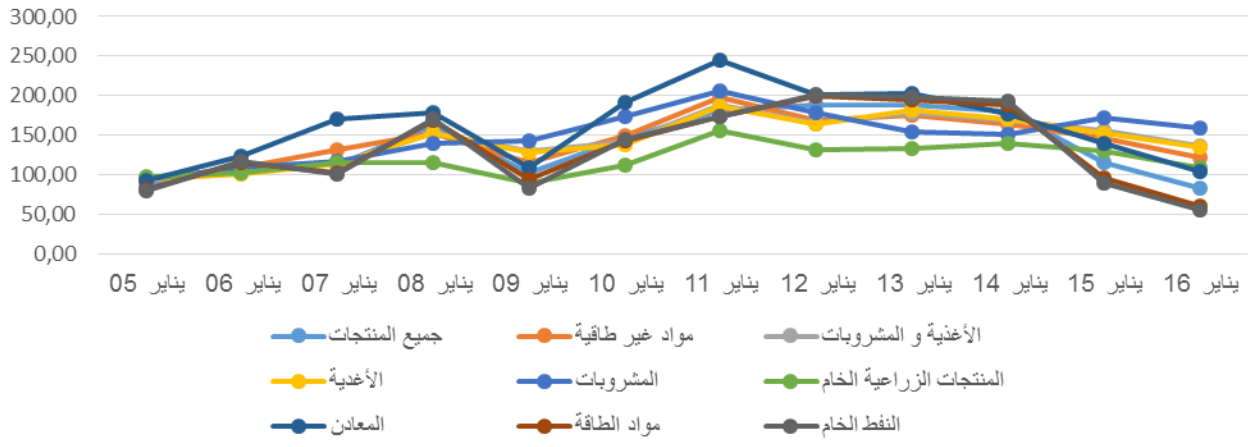

كما ارتفعت أسعار المواد الأساسية باستثناء المحروقات: حيث ارتفعت أسعار المواد المعدنية والمواد الأساسية الزراعية بنسبة 12% و9% على التوالي. وقد تراجعت أسعار المواد المعدنية تدريجيا نتيجة بطء وتراجع الاستثمار في المواد الأساسية في الصين، غير أن تدابير التعافي الحديثة ساهمت في دعم الأسعار. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 7% ما عدا البعض منها مثل الذرة والقمح. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد البرازيل، أكبر منتج للمواد الغذائية، جفافا لفترات طويلة. وتراجعت أسعار القمح نظرا لوفرة الإنتاج في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا التي ساهمت في الرفع من المخزون.

ب- التجارة العالمية

حسب بيانات تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة 2016، عرفت التجارة العالمية انخفاضا بنسبة 13% حيث انتقلت من 38,1 تريليون دولار أمريكي في سنة 2014، إلى 33,2 تريليون دولار أمريكي في سنة 2015 وهو ما يفسر بقوة تقلب أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف التي تعود بدورها إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والركود الاقتصادي في البرازيل والإنتاج المدعم للمحروقات في الولايات المتحدة وتباين السياسات النقدية في الاقتصاديات الكبرى. وقد أثر تقلب الأسواق المالية على ثقة الشركات والمستهلكين، وساهم في تراجع الطلب العالمي على بعض السلع المستدامة وخاصة في آسيا.

وقد انخفضت أسعار السلع الأساسية بين يونيو 2014 وديسمبر 2015، بنسبة 63% نتيجة ارتفاع إنتاج الدول المصدرة للنفط والمعادن 35%، المواد الغذائية والمواد الزراعية الخام بنسبة 22%. وخلال هذه الفترة يلاحظ ارتفاع في قيمة الدولار واليوان بنسبة 13% والتي لم تغطي الآثار المتوقعة للعودة المكثفة لعملات الدول المصدّرة لهذه المنتوجات.

فالمواد المصنعة التي عرفت مزيدا من التراجع في التجارة العالمية هي المعدات المكتبية والاتصالات والمواد الكيماوية وآلات وأجهزة أخرى (التجهيزات والسلع المعمِّرة من غير السيارات).

❖ **الصادرات**

بلغت قيمة الصادرات العالمية في سنة 2015 حوالي 16,5 تريليون دولار أمريكي بما يعادل انخفاضا بنسبة 14% مقارنة مع سنة 2014 (19 تريليون دولار أمريكي) نتيجة تراجع صادرات بعض الدول مثل أمريكا الشمالية (-8%) حيث سجلت الولايات المتحدة الأمريكية (-7,1%)، كندا (-14%)، المكسيك (-4,1%))، أمريكا الجنوبية والوسطى (-21,2%) حيث جاءت البرازيل في المرتبة الأولى (-15,1%) وباقي الدول (-24,2%).

كما لم تسلم من ذلك أوروبا (-12,4%)، أغلبيتها دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين (-12,5%) وخصوصا ألمانيا (-11%)، المملكة المتحدة (-8,9%)، فرنسا (-12,8%)، هولندا (-15,7%) وإيطاليا (-13,4%).

وفي المقابل، ارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ في الدول المنتجة للنفط في أفريقيا وبلدان رابطة الدول المستقلة (CIS)، على الرغم من انخفاض أسعار النفط.

بلغت حصة المواد المصنعة في الصادرات العالمية حوالي 70% في سنة 2015 مقابل 67% في سنة 2014، بزيادة قدرها 4%. وارتفعت حصة الصادرات من المنتوجات الزراعية بنسبة 10% خلال هذه الفترة، في حين عرفت حصة الصادرات من منتجات الطاقة والمعادن انخفاضا من 20% في 2014 إلى نسبة 18% في سنة 2015.

لقد شهدت صادرات المنتجات الزراعية في بعض الدول انخفاضا ويتعلق الأمر بالهند (-19%)، الاتحاد الأوروبي (-13%)، الولايات المتحدة واندونيسيا (-10%)، كندا وأستراليا (-10% لكل منهما)، الصين (-2%)، أما صادرات منتجات الطاقة والمعادن فقد سجلت -14% في الصين، -28% في الولايات المتحدة، -35% في كندا، -38% في قطر، -39% في الإمارات العربية المتحدة، -44% في روسيا، -47% في المملكة العربية السعودية. أما صادرات الصلب والحديد فقد سجلت انخفاضا بنسبة 9% في البرازيل و24% في الصين و28% في الهند و39% في روسيا وأوكرانيا.

كما تراجعت صادرات المنتجات الكيماوية بنسبة 16% في تايبيه الصينية، و13% في اليابان وكوريا، و11% في سنغافورة، و10% في الاتحاد الأوروبي. وانخفضت صادرات معدات الاتصالات بنسبة 10% في الاتحاد الأوروبي وماليزيا و8% في اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، تقلصت صادرات السيارات بنسبة 6% في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة وكوريا، أما صادرات المنسوجات فقد تراجعت بنسبة 14% في الاتحاد الأوروبي، و13% في تركيا، و11٪ في كوريا و9% في باكستان. ويلاحظ انخفاضا في صادرات الملابس بنسبة 11% في الاتحاد الأوروبي، و10% في هونج كونج وإندونيسيا، و9% في تركيا.

❖ **الواردات**

عرفت الواردات العالمية أيضا انكماشا بنسبة 12,5% مقارنة مع بيانات سنة 2014 حيث بلغت 16,73 تريليون دولار أمريكي بسبب انخفاض واردات الدول الآتية: أمريكا الشمالية (-4,7%) وخاصة في كندا (-9,1%)، أمريكا الجنوبية والوسطى (-15,9%) وخاصة في البرازيل (-25,2%)، أوروبا (13,2%) وبشكل رئيسي في دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين (-13,4%).

مقابل ذلك، ارتفعت واردات الدول المتقدمة بشكل ملحوظ حيث سجلت نسبة 4,5%، أما واردات البلدان النامية فقد شهدت تباطؤا مع نمو طفيف بنسبة 0,2%. ويرجع انخفاض واردات المناطق المنتجة للنفط أساسا إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع عائدات صادرات البلدان المعنية.

❖ **تجارة الخدمات**

خلال سنة 2015، انخفضت الصادرات العالمية من الخدمات التجارية بنسبة 6,4% حيث سجلت حوالي 4,7 تريليون دولار أمريكي وأثر هذا الانخفاض على تجارة الخدمات المتعلقة بالسلع، مثل النقل الذي سجل انخفاضا كبيرا بنسبة 10,3% أي بقيمة 875 مليار دولار أمريكي. وتركز هذا الانخفاض في الدول الأوروبية (-9,8%)، والدول الأسيوية (-3,4%)، ودول أمريكا الجنوبية والوسطى (-4,3%)، وقليلا في أمريكا الشمالية (-0,9%).

ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع طلب الدول النامية لباقي الخدمات مثل السفر والخدمات المالية. شهدت هذه الأخيرة انكماشا بسبب تقلب أسعار الصرف. وقد تراجعت صادرات خدمات البناء بنسبة 15%.

II. مستجدات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أ- التجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي

ساهم تنفيذ مخطط العمل العشري 2005-2015 لمنظمة التعاون الإسلامي من قبل جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تحت إشراف الأمانة العامة وبالتعاون مع الشركاء الدوليين في التنمية مدعم بسياسات تجارية حكومية في تسريع نمو تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيث انتقلت من 1,77 تريليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 3,43 تريليون دولار أمريكي سنة 2015 بزيادة قدرها 93%.

ويفسر هذا الارتفاع من بين أمور أخرى، بتصاعد أسعار المواد المتبادلة ولاسيما المحروقات وكذلك زيادة المشاريع التي تمولها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص) وأنشطة تنمية التجارة وتسهيل التجارة التي يقوم بها المركز الإسلامي لتنمية التجارة ولجنة الكومسيك والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وأنشطة تأهيل الكفاءات في القطاع التجاري والاقتصادي التي يقوم بها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتجارية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (قسم التعاون والاندماج والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية واليونيدو ومنظمة السياحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، إلخ.) والقطاع الخاص في الدول الأعضاء.

بين فبراير 2009 وديسمبر 2015، نفذت المجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية حوالي 1.125 نشاط ومشروع حيث تم انجاز 75% منها بالكامل لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تأهيل الكفاءات وتسهيل التجارة والتنشيط التجاري وتمويل التجارة وتأمين وائتمان الصادرات وتطوير المنتجات الاستراتيجية.

وقد استثمرت العديد من الدول الأعضاء أيضا في مجال تسهيل التجارة من حيث البنيات التحتية للطرق والمطارات خلال الفترة 2010–2016، حيث ارتفع النمو بنسبة 10%. ويتعلق الأمر بالدول التالية: الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وتركيا وإيران ومصر وبروناي والكويت والسنغال وسيراليون والمالديف وبوركينافاسو والجزائر والمملكة العربية السعودية ولبنان والمغرب وتشاد وطاجكستان واندونيسيا والكاميرون. وحسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد حسنت دول أخرى من معدل الربط البحري بأكثر من 25% بين سنتي 2005 و2016 ويتعلق الأمر بالدول الآتية: المالديف، البحرين، توغو، السودان، بنغلاديش، الأردن، بنين، الصومال، جيبوتي، غينيا، تركيا، الكاميرون، مصر، سيراليون، المغرب وكوت ديفوار. وقد تحسن متوسط الربط البحري للدول الأعضاء بنسبة 18,6% بين سنتي 2005 و2016.

لقد سجلت تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من التجارة العالمية نسبة 10,33% في سنة 2015 مقابل 11,2% خلال سنة 2014 بما يعادل انخفاضا بنسبة 7,8%.

أما أهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الفاعلة في التجارة العالمية فهي: **الإمارات العربية المتحدة** (478,4 مليار دولار أمريكي بما يعادل 14% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)، تليها **المملكة العربية السعودية** (379,2 مليار دولار أمريكي، 11,1%)، **ماليزيا** (376,4 مليار دولار أمريكي، 11%)، **تركيا** (351 مليار دولار أمريكي، 10,3%)، **إندونيسيا** (293,1 مليار دولار أمريكي، 8,6%)، **إيران** (153,3 مليار دولار أمريكي، 4,5%)، **نيجيريا** (115,3 مليار دولار أمريكي، 3,4%)، **قطر** (110,6 مليار دولار أمريكي، 3,2%)، **العراق** (96,3 مليار دولار أمريكي، 2,8%) و**مصر** (91 مليار دولار أمريكي، 2,7%). وقد سجلت هذه الدول العشر مجتمعة حوالي 71,4% من التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 بما يقارب 2,45 تريليون دولار أمريكي. ونتيجة لاضطراب أسعار السلع الأساسية بين سنتي 2014 و2015، انخفض حجم التجارة لهذه الدول بمقدار 50 مليار دولار أمريكي على الأقل.

وحسب بيانات مركز التجارة الدولي يلاحظ انخفاضا بنسبة 42,4% في صادرات المحروقات المنجمية لدول منظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2014 و2015، الآلات 30,4%، الأجهزة الكهربائية والالكترونية 29%، السيارات 25,4%، المجوهرات والأحجار الكريمة 22,6% والمواد البلاستيكية 17%.

تتكون التجارة العالمية للدول الأعضاء خلال سنة 2015 من: المواد المصنعة المختلفة (29%)، المحروقات المنجمية (23%)، الآليات ومعدات النقل والمواد الغذائية (17% لكل منها)، المواد الكيماوية (8%) والمواد الأولية غير القابلة للأكل (6%).

وحسب بيانات الأونكتاد لشهر أكتوبر 2016، بلغت تجارة الخدمات من التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قيمة 822,3 مليار دولار أمريكي سنة 2015 بما يعادل نسبة 24% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء.

وتتكون بنية تجارة الخدمات كما يلي: خدمات النقل 32,6%، السفر والسياحة 32,4%، خدمات أخرى 34%. وتتكون هذه الأخيرة من الخدمات الحكومية بنسبة 23%، تليها الشركات 9%، البناء 3%، الاتصالات والخدمات المعلوماتية 5%، البناء 2,4%، الخدمات المالية 2%، خدمات التأمين والمعاشات 1,5%، خدمات أخرى (المعلوماتية والشخصية والثقافية والترفيه والرخص والملكية الفكرية والخدمات السمعية البصرية 3%).

أهم الدول الأعضاء الفاعلة في تجارة الخدمات هي: العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، إندونيسيا، قطر، مصر، الكويت، لبنان وإيران. سجلت هذه الدول مجتمعة 70% من التجارة الإجمالية للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015.

شهدت تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا نتيجة تقلص تكلفة النقل البحري للشحنات الجافة.

الرسم البياني 2: تطور التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالمليار دولار أمريكي بين سنتي 2005 و2015

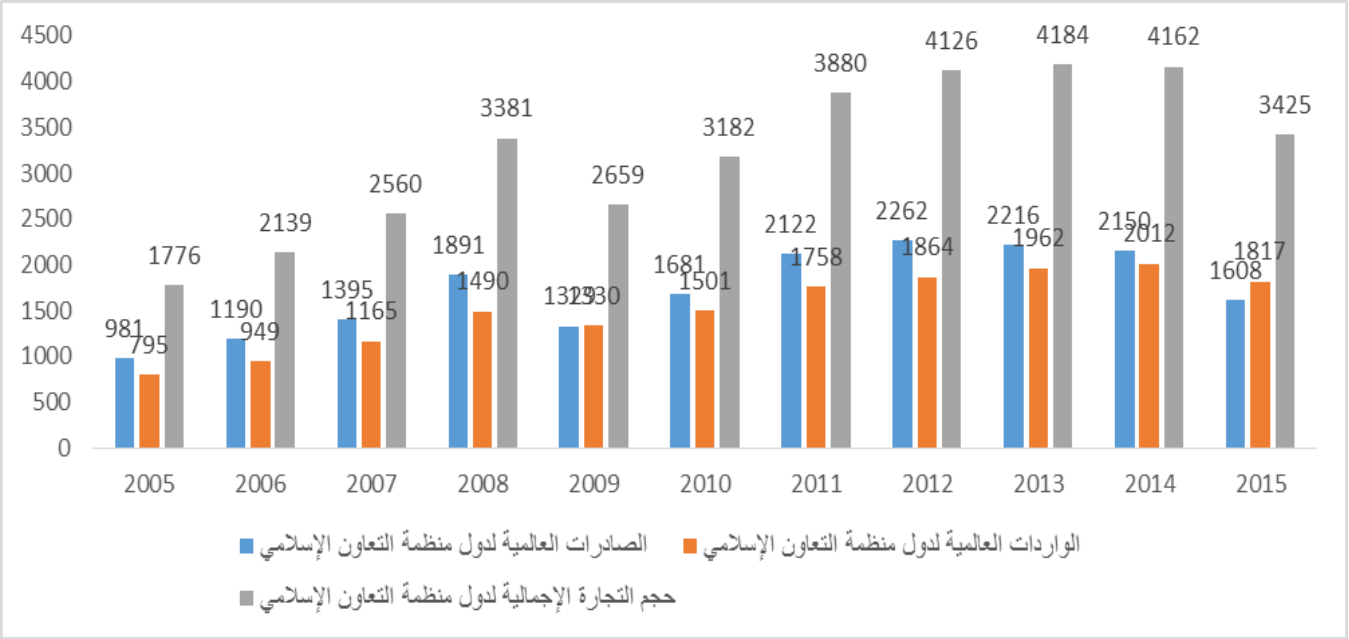

ب- بنية التجارة الخارجية

❖ **الصادرات**

سجلت الصادرات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تراجعا بنسبة 25,2%، حيث انتقلت قيمتها من 2,15 تريليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 1,61 تريليون دولار أمريكي في سنة 2015، بما يعادل انخفاضا بحوالي 541 مليار دولار أمريكي. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الصادرات العالمية الذي سجلته الدول الأعضاء الآتية بسبب تقلب أسعار المواد الأساسية مثل المحروقات (الناجم عن ارتفاع انتاج النفط من قبل الدول المصدِّرة للنفط) والمواد الغذائية والمعادن على الصعيد الدولي.

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي عرفت انخفاضا هاما في صادراتها فاق 10 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2014 و2015 هي: **المملكة العربية السعودية** (-125,2 مليار دولار أمريكي)، **قطر** (-53,6 مليار دولار أمريكي)، **الإمارات العربية المتحدة** (-41,6 مليار دولار أمريكي)، **الكويت** (-38,2 مليار دولار أمريكي)، **نيجيريا** (-36,9 مليار دولار أمريكي)، **كازاخستان** (-36,4 مليار دولار أمريكي)، **ماليزيا** (-34 مليار دولار أمريكي)، **العراق** (-28,6 مليار دولار أمريكي)، **الجزائر** (-28,4 مليار دولار أمريكي)، **اندونيسيا** (-25,6 مليار دولار أمريكي)، **إيران** (-20,6 مليار دولار أمريكي)، **تركيا** (-13,9 مليار دولار أمريكي) **وعمان** (-12,1 مليار دولار أمريكي). حيث سجلت 41 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا في صادراتها العالمية بين سنتي 2014 و2015.

كما سجلت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا فاق 200 مليون دولار أمريكي في صادراتها العالمية بين سنتي 2014 و2015، ويتعلق الأمر بالسودان (+1237,3 مليون دولار أمريكي)، أوزبكستان (+1037,2 مليون دولار أمريكي)، باكستان (+838,9 مليون دولار أمريكي)، توغو (+549,5 مليون دولار أمريكي)، مالي (+440,2 مليون دولار أمريكي)، أوغندة (+328 مليون دولار أمريكي)، قرقيزيا (+302,8 مليون دولار أمريكي)، وطاجكستان (+298,2 مليون دولار أمريكي).

الرسم البياني 3: بنية الصادرات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالنسب (2011-2015)

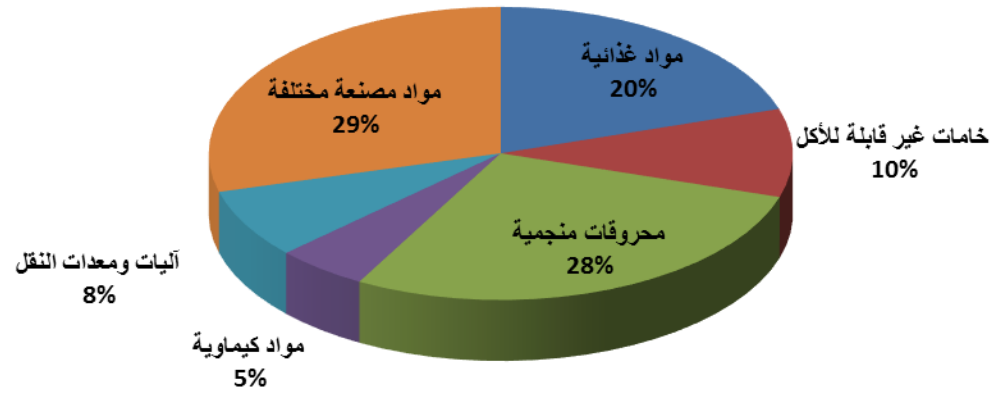

تتكون الصادرات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 من: مواد مصنعة مختلفة 29%، تليها المحروقات المنجمية 28%، المواد الغذائية 20%، خامات غير قابلة للأكل 10%، الآليات ومعدات النقل 8% والمواد الكيماوية 5%.

أهم الدول المصدرة هي: **الإمارات العربية المتحدة** حيث بلغت صادراتها في سنة 2015 قيمة 218,4 مليار دولار أمريكي بما يعادل 13,6% من الصادرات العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي، تليها **العربية السعودية** (208,6 مليار دولار أمريكي؛ 13%)، **ماليزيا** (200,2 مليار دولار أمريكي، 12,5%)، **إندونيسيا** (150,4 مليار دولار أمريكي، 9,4%)، **تركيا** (143,9 مليار دولار أمريكي، 9%)، **قطر** (78 مليار دولار أمريكي، 4,9%)، **إيران** (65,7 مليار دولار أمريكي، 4,1%)، **نيجيريا** (57 مليار دولار أمريكي، 3,5%)، **الكويت** (55,2 مليار دولار أمريكي، 3,4%) **والعراق** (51 مليار دولار أمريكي، 3,2%). وقد سجلت هذه الدول العشر مجتمعة حوالي 76,4% من الصادرات العالمية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 بما يقارب 1,23 تريليون دولار أمريكي.

الرسم البياني 4: الدول المصدرة العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 (بالمليار دولار أمريكي)

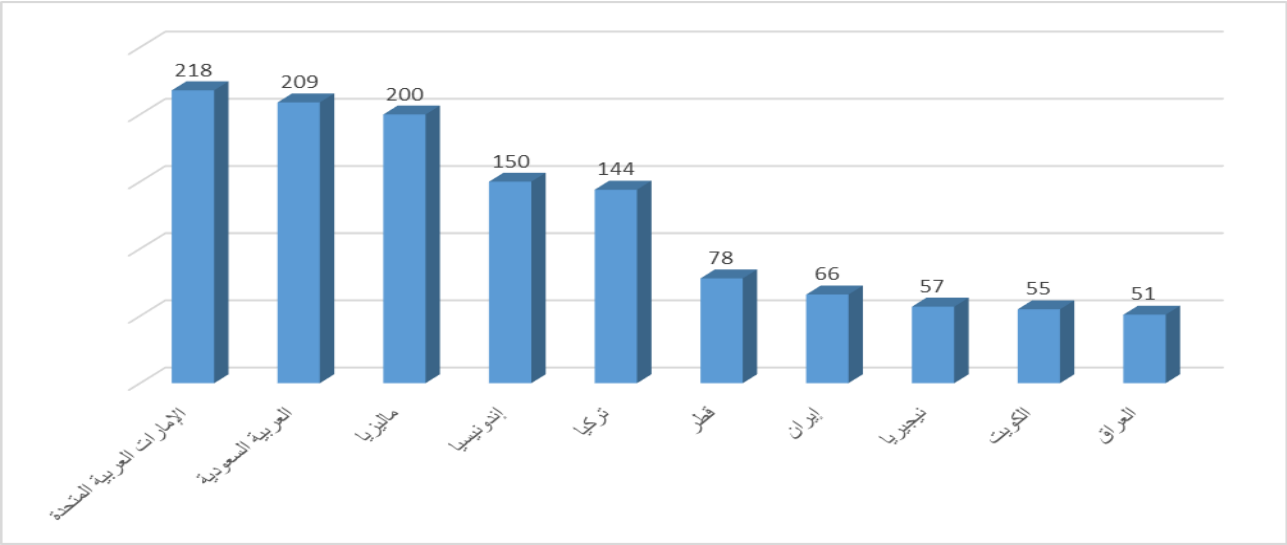

❖ **الواردات**

سجلت الواردات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 9,7% بما يعادل قيمة 196 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2014 و2015 وقد انتقلت من 2,01 تريليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 1,82 تريليون دولار أمريكي سنة 2015. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الواردات بما يفوق 3 مليار دولار أمريكي نتيجة التخفيضات في الميزانيات وانخفاض أسعار برميل النفط بين سنتي 2014 و2015 في بعض الدول مثل: اندونيسيا (–35,5 مليار دولار أمريكي)، تركيا (–35 مليار دولار أمريكي)، ماليزيا (–32,6 مليار دولار أمريكي)، كازاخستان (–21,8 مليار دولار أمريكي)، إيران (–17,5 مليار دولار أمريكي)، الإمارات العربية المتحدة (–13,3 مليار دولار أمريكي)، نيجيريا (–8,8 مليار دولار أمريكي)، المغرب (–8,1 مليار دولار أمريكي)، الجزائر (–6,8 مليار دولار أمريكي)، قرقيزيا (–6,5 مليار دولار أمريكي)، العراق (–6,1 مليار دولار أمريكي)، ليبيا (–5,3 مليار دولار أمريكي)، تونس (–4,3 مليار دولار أمريكي)، اليمن (–4,2 مليار دولار أمريكي)، البحرين (–3,7 مليار دولار أمريكي)، لبنان (–3,5 مليار دولار أمريكي) وأوزبكستان (–3,2 مليار دولار أمريكي).

أهم حالات الانخفاض حسب الدول والمنتوجات هي:

- **إندونيسيا:** انخفاض بنسبة 20% من وارداتها بما يعادل قيمة 35,5 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2014 و2015 نتيجة انخفاض وارداتها من المحروقات المنجمية بنسبة 43%، الحديد والصلب 24%، المواد الكيماوية العضوية 19%، الآليات والمعدات الميكانيكية 13%، المواد البلاستيكية 12%، الحبوب 12% والأجهزة الكهربائية 10%.

- **تركيا:** انخفاض وارداتها بنسبة 14,5% بما يعادل 35 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض الواردات من المحروقات المنجمية بنسبة 31% والمواد الكيماوية العضوية 19% والحديد والصلب 16% والمواد البلاستيكية 13% والآليات والأجهزة الميكانيكية 9% والآليات والمعدات الكهربائية 2%؛
- **ماليزيا:** انخفاض وارداتها بقيمة 32,6 مليار دولار أمريكي بما يعادل 15,6% نتيجة انخفاض وارداتها من المحروقات المنجمية 38% تليها واردات الحديد والصلب 21% والأحجار الكريمة 19% والآليات والأجهزة الكهربائية 12% والآليات والمحركات الميكانيكية 11%؛
- **كازاخستان:** تراجع وارداتها بقيمة 21,8 مليار دولار أمريكي بما يعادل 52,8% نتيجة انخفاض الواردات من السيارات بنسبة 55%، والمحروقات المنجمية 29%، والآليات والأجهزة الكهربائية 23% والآليات والمعدات الميكانيكية 19% والمواد الصيدلانية 13%.
- **إيران:** عرفت الواردات الإيرانية انخفاضا بقيمة 17,5 مليار دولار أمريكي بما يعادل نسبة 16,6% نتيجة انخفاض الواردات من الحبوب بنسبة 45%، والآليات والمعدات الكهربائية 26% والحديد والصلب 13% والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية 13% والآليات والمحركات الميكانيكية 12%.

كما عرفت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا فاق مليار دولار أمريكي في وارداتها العالمية خلال تلك الفترة، ويتعلق الأمر بـ: باكستان (+17 مليار دولار أمريكي)، عمان (+5,3 مليار دولار أمريكي)، بنين (+4,2 مليار دولار أمريكي)، توغو (+3,6 مليار دولار أمريكي)، أذربيجان (+3,5 مليار دولار أمريكي)، موزامبيق (+2,4 مليار دولار أمريكي) وقطر (+2,2 مليار دولار أمريكي).

في سنة 2015، كانت الواردات العالمية للدول الأعضاء تتكون من: الآليات ومعدات النقل ومواد مصنعة مختلفة بنسبة (28%) لكل منهما، المواد الغذائية (18%)، المحروقات المنجمية (13%)، المواد الكيماوية (10%) والمواد الأولية غير القابلة للأكل (3%).

الرسم البياني 5: بنية الواردات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (2011-2015)

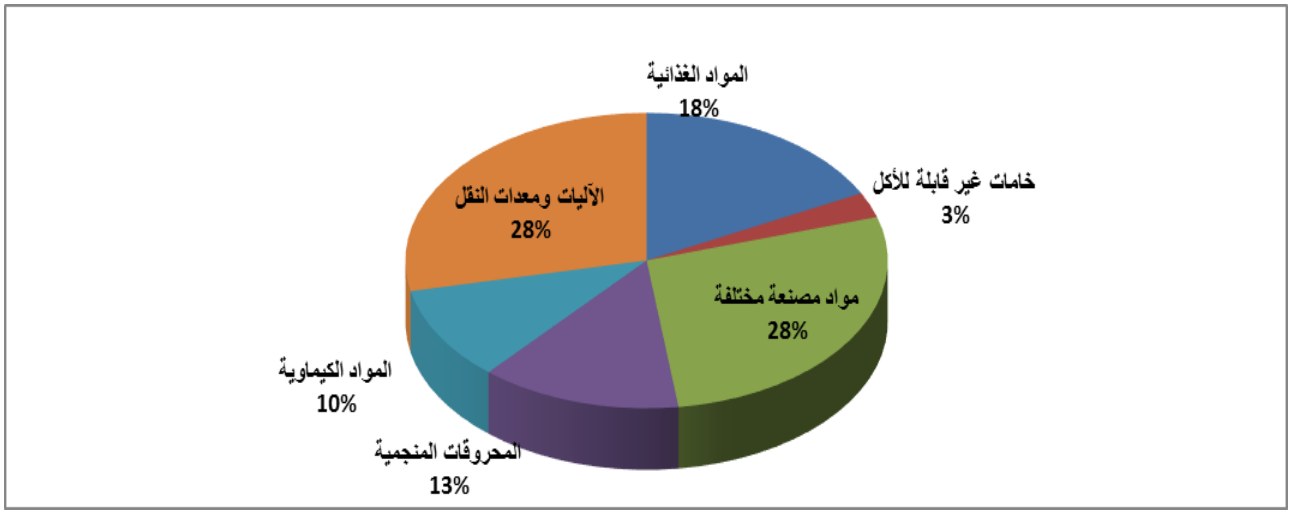

أهم الدول المستوردة هي: **الإمارات العربية المتحدة** حيث بلغت وارداتها نحو 260 مليار دولار أمريكي بما يعادل 14,3% من الواردات العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي، تليها **تركيا** (207,2 مليار دولار أمريكي؛ 11,4%)، **ماليزيا** (176,2 مليار دولار أمريكي، 9,7%)، **العربية السعودية** (170,6 مليار دولار أمريكي، 9,4%)، **اندونيسيا** (142,7 مليار دولار أمريكي، 7,9%)، **إيران** (87,6 مليار دولار أمريكي، 4,8%)، **مصر** (69,8 مليار دولار أمريكي، 3,8%)، **باكستان** (64,5 مليار دولار أمريكي، 3,5%)، **نيجيريا** (58,4 مليار دولار أمريكي، 3,2%) **والجزائر** (51,8 مليار دولار أمريكي، 2,9%). وقد سجلت هذه الدول العشر مجتمعة حوالي 71% من الواردات العالمية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 بما يقارب 1,29 تريليون دولار أمريكي.

الرسم البياني 6: الدول المستوردة العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 (بالمليار دولار أمريكي)

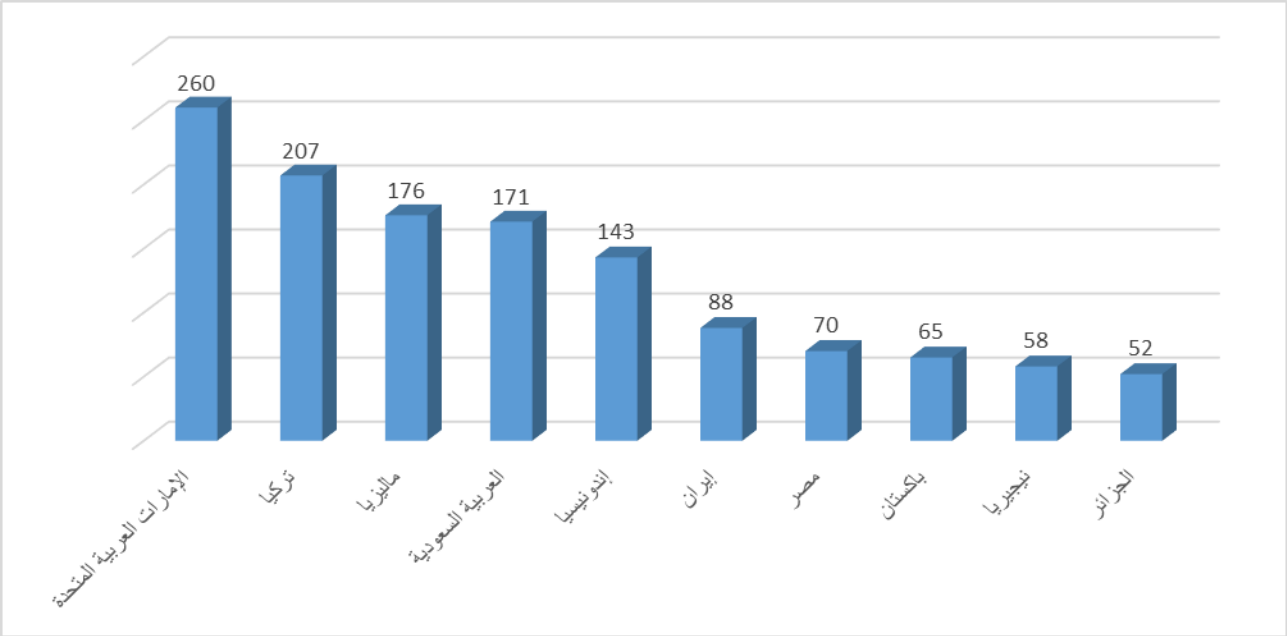

III.مستجدات التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

أ- تطور التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي (2005-2015)

بما أن الاقتصاد العالمي استعاد بالكاد عافيته خلال السنوات الأخيرة، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست بمنأى عن ذلك لأنها تخضع أيضا لتوجهات اقتصاديات بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) والدول الآسيوية حيث تربطها بها اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

ترتبط اقتصاديات منطقة منظمة التعاون الإسلامي أيضا بتقلب أسعار المواد الأساسية وسعر صرف العملة التي تتم بها المعاملات التجارية الدولية بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المنطقة (منظمة التعاون الإسلامي وشركاء التنمية).

ويؤثر تغير معدل نمو الاقتصاديات المهمة في منظمة التعاون الإسلامي مثل الإمارات والسعودية وماليزيا وتركيا واندونيسيا وإيران وقطر ونيجيريا والعراق والكويت مباشرة على أداء التجارة الخارجية للدول الأعضاء عموما والتجارة البينية للدول الأعضاء.

سجلت قيمة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الصادرات + الواردات) ارتفاعا مهما منذ تطبيق مخطط العمل العشري (2005-2015) لمنظمة التعاون الإسلامي حيث انتقلت من 271,45 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 694,23 مليار دولار أمريكي سنة 2015 بزيادة بلغت 156%.

الرسم البياني 7 : تطور التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بالمليار دولار أمريكي بين سنتي 2005 و2015

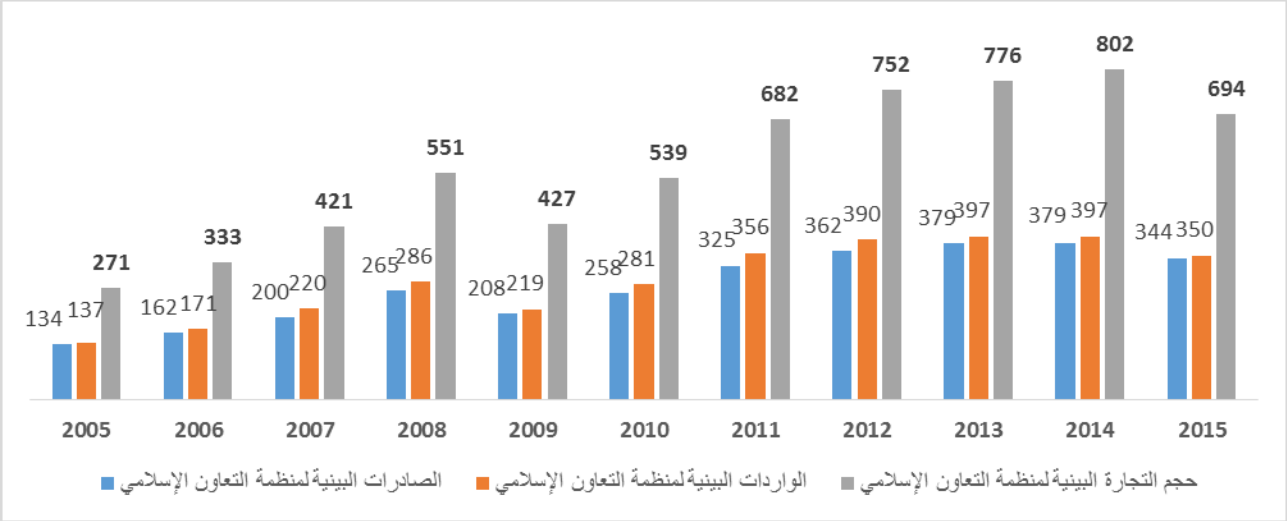

وبالرغم من انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن الدول الأعضاء عادة ما يشتد نزوعها إلى تكثيف المبادلات فيما بينها، حافزها في ذلك القرب الجغرافي وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وتشابه عادات الاستهلاك والتكامل الإقليمي وجهود تنشيط التجارة وتمويل التجارة وتأمين وائتمان الصادرات وتنفيذ مخطط العمل العشري 2005-2015 وتفعيل استراتيجية الكومسيك.

ارتفعت حصة المبادلات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء من 15,50% سنة 2005 إلى 20,33% سنة 2015 مسجلة بذلك زيادة بلغت 31,5%.

إذا لقد تم تحقيق أحد أهم أهداف مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي 2005-2015 على الرغم من الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد حققت حوالي 32 دولة هذا الهدف في سنة 2015. ومن ناحية أخرى، تم تشجيع الدول التي تعد تجارتها البينية أقل من 20% مثل: غويانا، موزامبيق، ألبانيا، غينيا، نيجيريا، سورينام، بنغلاديش، ماليزيا، إندونيسيا والغابون من أجل تنويع شركائها في فضاء منظمة التعاون الإسلامي لمساعدتها على تحقيق الهدف الجديد المتمثل في حصة 25% من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في أفق سنة 2025.

الرسم البياني 8: تطور حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2005 و2015 بالنسب %

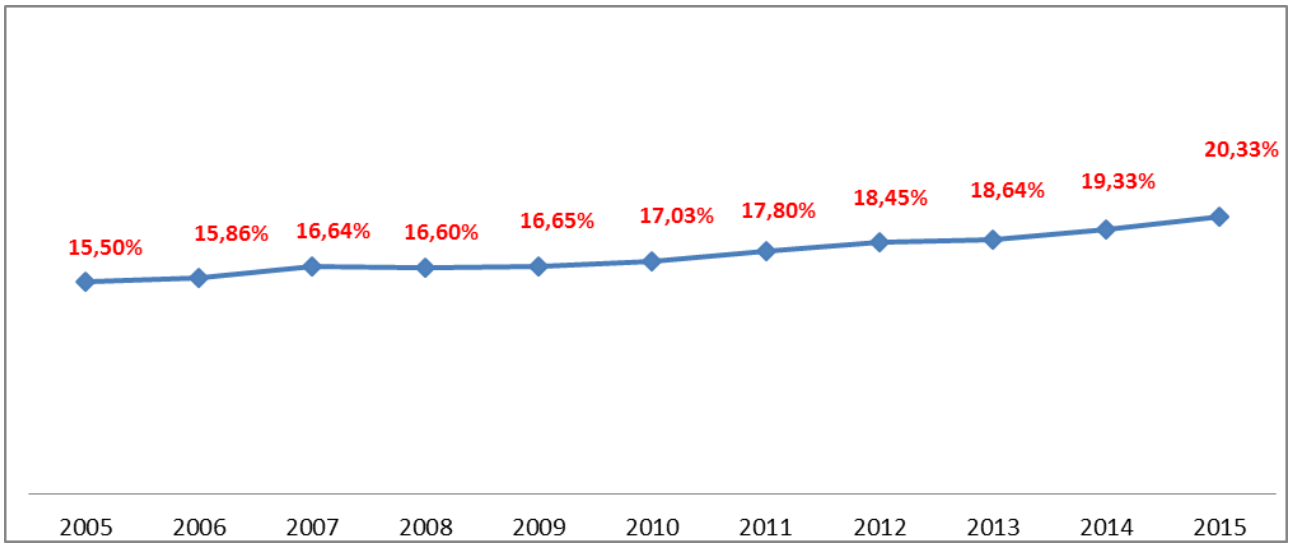

أهم الدول الأعضاء الفاعلة في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 هي: **الإمارات العربية المتحدة** بلغت قيمة تجارتها البينية 110,8 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 16% من التجارة البينية، **العربية السعودية** 68,6 مليار دولار أمريكي/ 9,9%، **تركيا** 65,2 مليار دولار أمريكي/9,4%، **إيران** 55,5 مليار دولار أمريكي/ 8%، **ماليزيا** 37,3 مليار دولار أمريكي/ 5,4%، **باكستان** 34,2 مليار دولار أمريكي/ 4,9%، **اندونيسيا** 31,4 مليار دولار أمريكي/4,5%، **سوريا** 27,5 مليار دولار أمريكي/ 4%، **عمان** 26,5 مليار دولار أمريكي/ 3,8%، و**العراق** 23,8 مليار دولار أمريكي/ 3,4%. حققت هذه البلدان العشر مجتمعة 69,3% من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 بما يعادل حوالي قيمة 481 مليار دولار أمريكي.

يلاحظ انخفاضا في حجم التجارة البينية بين سنتي 2014 و2015 في معظم هذه البلدان نتيجة تقلب أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية نظرا لزيادة إنتاج النفط من قبل دول الأوبك. وقد أدى ذلك إلى خفض سعر برميل النفط على الرغم من ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

في أفق سنة 2015، تشكل التوزيع الجغرافي للتجارة البينية 36% من قبل دول الخليج، تليها دول آسيا (29%)، ثم الشرق الأوسط (24%)، ودول أفريقيا جنوب الصحراء (6%) ودول اتحاد المغرب العربي (5%).

الرسم البياني 9: التوزيع الجغرافي للتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015

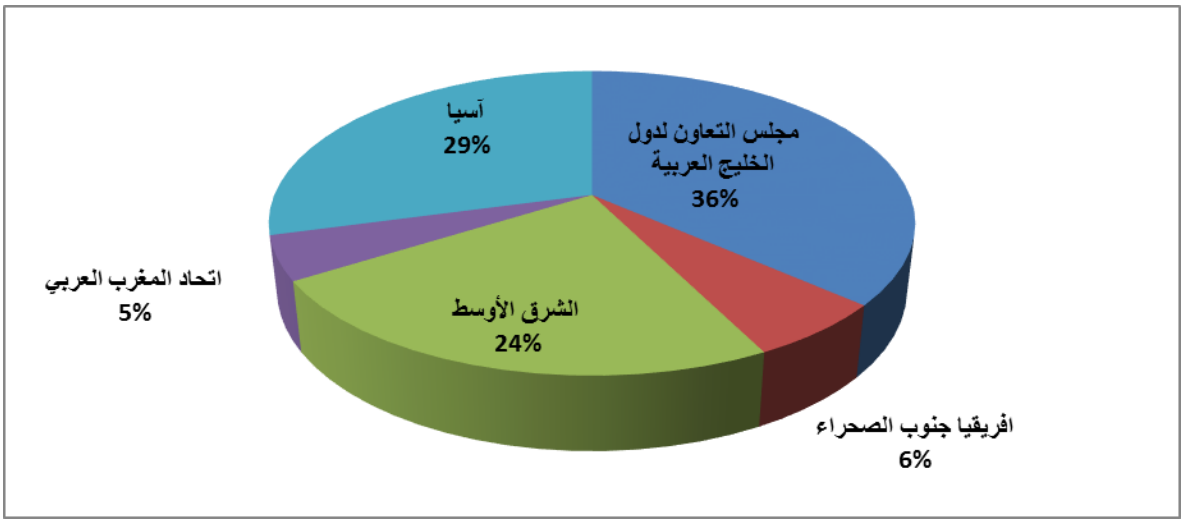

أهم المواد المتداولة في التجارة البينية سنة 2015 هي: المواد المصنعة المختلفة 29%، المحروقات المنجمية 23%، المواد الغذائية 22%، الآليات ومعدات النقل 11%، المواد الكيماوية 10%، مواد أولية غير قابلة للأكل 5%.

الرسم البياني 10: بنية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2009 و2015 بالنسب %

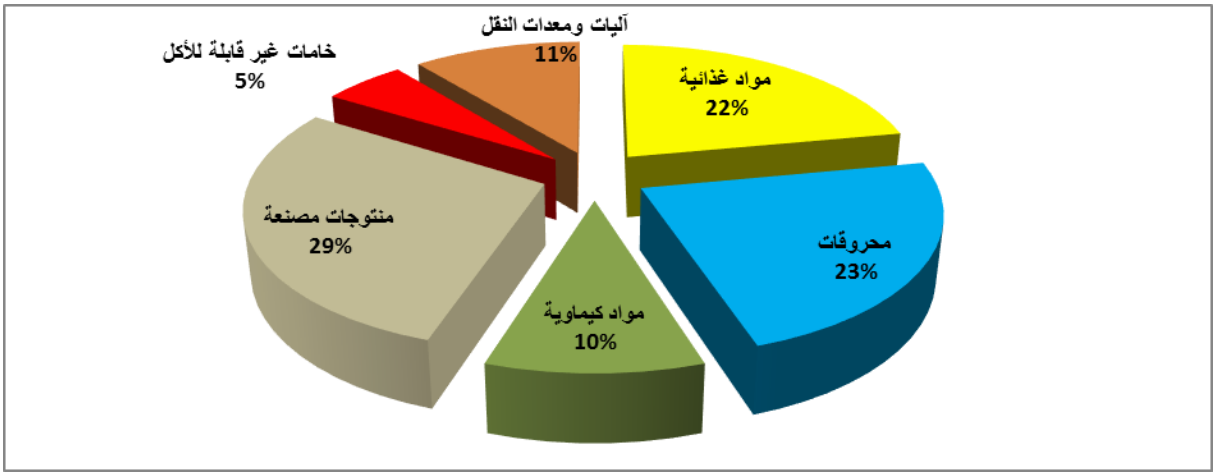

في الفترة ما بين 2005 و2015، حوالي (32) دولة من الدول الأعضاء الآتية قد بلغت تجارتها البينية 20% من إجمالي تجارتها الخارجية وهو الهدف الذي يتعين بلوغه وفق مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2015. نعرض هذه الدول حسب الترتيب التنازلي: **سوريا** (90,35% من تجارتها تمت مع دول منظمة التعاون الإسلامي)، **الصومال** (69,27%)، **أفغانستان** (64,60%)، **جيبوتي** (60%)، **قيرقيزيا**

(50,53%)، **اليمن** (48,14%)، **طاجكستان** (46,18%)، **الأردن** (42,50%)، **لبنان** (41,19%)، **السودان** (37,72%)، **باكستان** (36,88%)، **عمان** (36,46%)، **السنغال** (35,11%)، **البحرين** (35,00%)، **إيران** (34,20%)، **تركمنستان** (34,15%)، **سيراليون** (32,62%)، **مصر** (32,59%)، **كوت دي فوار** (32,44%)، **بنين** (30,61%)، **أوزبكستان** (30,58%)، **أوغندا** (27,47%)، **توغو** (27,40%)، **العراق** (25,87%)، **بوركينافاسو** (24,82%)، **غينيا بيساو** (24,31%)، **القمر الاتحادية** (23,69%)، **ليبيا** (23,41%)، **الكويت** (23,16%)، **النيجر** (22,24%)، **مالي** (20,67%) و**تركيا** (20,26%).

الرسم البياني 11: درجة الاندماج في التجارة البينية سنة 2015 بالنسب %

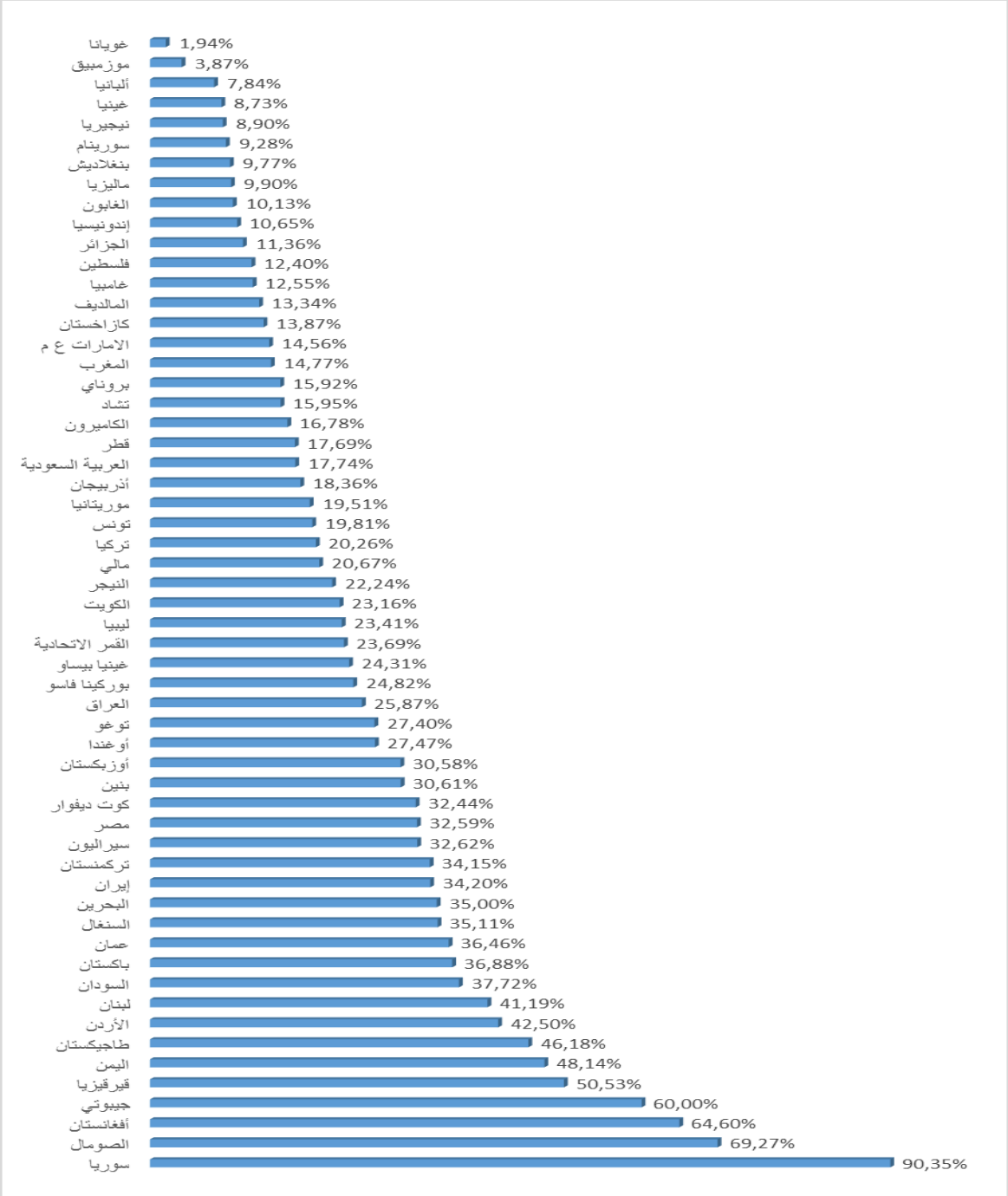

ويتعين على الدول الأعضاء أن ترفع من استثماراتها في مجال تدعيم القدرات والكفاءات والمشاركة في المعارض التجارية العامة والقطاعية على المستوى الدولي وخاصة منها المعارض التي يقيمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية والاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

ويعتبر تنويع العرض القابل للتصدير ضروري من أجل تنمية التجارة الخارجية والاستثمارات البينية. كما يتعين على الدول الأعضاء أن تشارك بصفة فعالة في أنشطة المجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية وفي مشاريع الكومسيك في إطار إدارة دورات المشاريع (PCM) ومشاريع وأنشطة اللجنة الفرعية للتجارة والاستثمار واللجنة الفرعية للقطاع الخاص والتمويل التابعتين للاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

ب- بنية التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

❖ **الصادرات البينية**

في الفترة ما بين 2005 و2015، تضاعفت قيمة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي ثلاث مرات تقريبا، حيث انتقلت من 134,3 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 344,3 مليار دولار أمريكي سنة 2015، بما يعادل ارتفاعا بنسبة 155,3%. ويلاحظ انخفاض الصادرات البينية ما بين سنتي 2014 و2015 بنسبة بلغت 17,3% نتيجة انخفاض أسعار المواد الأساسية في السوق الدولية نظرا لكون أهم المصدرين في منظمة التعاون الإسلامي أغلبهم من المصدرين لهذه المواد بالرغم من ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة.

ساهم هذا الوضع في انخفاض حصة الصادرات البينية بنسبة 8,4%حيث انتقلت من 21,04% سنة 2014 إلى 19,27% سنة 2015.

وقد عرفت عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين 2014 و2015 انخفاضا في صادراتها البينية بنحو مليار دورلا أمريكي على الأقل وهي: **تركيا** (-5,9 مليار دولار أمريكي)، **العربية السعودية** (-5 مليار دولار أمريكي)، **إندونيسيا** (-4,2 مليار دولار أمريكي)، **ماليزيا** (-4 مليار دولار أمريكي)، **قطر** (-3,8 مليار دولار أمريكي)، **الكويت** (-3,3 مليار دولار أمريكي)، **إيران** (-2,9 مليار دولار أمريكي)، **الجزائر** (-2,5 مليار دولار أمريكي)، **نيجيريا** (-2,3 مليار دولار أمريكي)، **مصر** (-1,9 مليار دولار أمريكي)، **أذربيجان** (-1,1 مليار دولار أمريكي)، **كوت ديفوار** (-1,1 مليار دولار أمريكي)، **كازاخستان** (-1 مليار دولار أمريكي).

ويلاحظ هذا الانخفاض على مستوى الصادرات في الدول التالية:

- **تركيا:** تراجعت صادراتها البينية بقيمة 5,9 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2014 و2015 بما يعادل -12,2% نتيجة انخفاض صادراتها من الحديد والصلب بمليار دولار أمريكي، أي بما يعادل -25,6%، والآليات والأجهزة الكهربائية (-525 مليون دولار أمريكي؛ -15,8%)؛ والمحروقات المنجمية (-465 مليون دولار أمريكي؛ -18,2%)؛ منتوجات الحديد والصلب (-436 مليون دولار أمريكي؛ -

16,8%)؛ والآليات والمحركات الميكانيكية (–410 مليون دولار أمريكي؛ –10,8%) والمواد البلاستيكية (–392,4 مليون دولار أمريكي؛ –16,4%)؛

- **العربية السعودية:** عرفت صادراتها البينية انخفاضا بنسبة 10,2% بما يعادل 5 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض الصادرات من المواد البلاستيكية (–1,3 مليار دولار أمريكي، –14,9%)، المواد الكيماوية العضوية (–334 مليون دولار أمريكي، –17,6%)، السيارات والجرارات (–158,8 مليون دولار أمريكي، –13,9%)، المواد الكيماوية غير العضوية (–131,2 مليون دولار أمريكي، –36,9%)، الحيوانات الحية (–101,3 مليون دولار أمريكي، –49,6%) والورق والورق المقوى (–77,6 مليون دولار أمريكي، –10,1%)؛
- **اندونيسيا:** انخفضت صادراتها البينية بنسبة 16,8% بما يعادل –4,2 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2014 و2015، نتيجة انخفاض الصادرات من المحروقات المنجمية (–1,7 مليار دولار أمريكي، –40,8%)، تليها الشحوم والزيوت النباتية والحيوانية (–767,7 مليون دولار أمريكي، –12,2%)، الأحجار الكريمة (–259,4 مليون دولار أمريكي، –50,8%)، معدات الملاحة البحرية أو عبر الأنهار (–210,6 مليون دولار أمريكي، –94,5%)، المواد الكيماوية (–204,2 مليون دولار أمريكي، –33,8%)، الخيوط الصناعية (–128,7 مليون دولار أمريكي، –18,9%) والمطاط ومشتقاته (–128,6 مليون دولار أمريكي، –22,5%)؛
- **ماليزيا:** انخفضت صادراتها البينية بنسبة 16,6% بما يعادل –4 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2014، نتيجة انخفاض صادراتها من المحروقات المنجمية (–1,7 مليار دولار أمريكي، –35,6%)، تليها الشحوم والزيوت النباتية والحيوانية (–823,1 مليون دولار أمريكي، –22,6%)، الآليات والمعدات الكهربائية (–550 مليون دولار أمريكي، –28,1%)، الحديد والصلب (–172,2 مليون دولار أمريكي، –42,7%)، الأحجار الكريمة (–163,6 مليون دولار أمريكي، –11,5%)، والكاكاو ومستحضرات الكاكاو (–96,6 مليون دولار أمريكي، –39,3%)؛
- **قطر:** عرفت صادراتها البينية انخفاضا بنسبة 26,6% بما يعادل –3,8 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض صادراتها من المحروقات المنجمية (–1,9 مليار دولار أمريكي، –27%)، الألومنيوم والمنتوجات المصنعة من الألومنيوم (–1,1 مليار دولار أمريكي، –55,1%)، المواد البلاستيكية (–667,9 مليون دولار أمريكي، –46,1%)، الحديد والصلب (–418,2 مليون دولار أمريكي، –36,7%)، مواد الحديد والصلب (–220,4 مليون دولار أمريكي، –43,4%)، والمواد الكيماوية العضوية (–153 مليون دولار أمريكي، –21,2%)؛

وبالرغم من هذا الانخفاض عرفت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا فاق 100 مليون دولار أمريكي في صادراتها البينية بين سنتي 2014 و2015، ويتعلق الأمر بعمان (+6,2 مليار دولار أمريكي)، باكستان

(+2,1 مليار دولار أمريكي)، البحرين (+241,8 مليون دولار أمريكي)، غينيا (+188,1 مليون دولار أمريكي)، المغرب (+165 مليون دولار أمريكي)، توغو (+156,1 مليون دولار أمريكي)، طاجكستان (+123 مليون دولار أمريكي)، وغابون (+100,1 مليون دولار أمريكي) بفضل تعزيز التعاون الثنائي جنوب–جنوب ولاسيما مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأفريقية.

أهم البلدان الفاعلة في الصادرات البينية سنة 2015 هي: **الإمارات العربية المتحدة** بلغت قيمة صادراتها نحو منطقة منظمة التعاون الإسلامي 74 مليار دولار أمريكي بما يعادل نسبة 21,5% من الصادرات البينية، تليها **العربية السعودية:** 44,5 مليار دولار أمريكي/ 13%، **تركيا** 42,7 مليار دولار أمريكي/12,4%، **إندونيسيا** 20,6 مليار دولار أمريكي/ 6%، **ماليزيا** 20,1 مليار دولار أمريكي/ 5,8%، **إيران** 13,1 مليار دولار أمريكي/ 3,8%، **عمان** 12,6 مليار دولار أمريكي/ 3,7%، **سوريا** 12,3 مليار دولار أمريكي / 3,6%، **الكويت** 10,6 مليار دولار أمريكي/ 3,1%، **وقطر** 10,6 مليار دولار أمريكي/ 3,1%. حققت هذه البلدان العشرة مجتمعة تراجعا في صادراتها البينية بين سنتي 2014 و2015 بنحو ملياري دولار أمريكي لكل دولة ولكنها حققت ما يقارب 75,9% من الصادرات البينية الاجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي بما يعادل قيمة 261,2 مليار دولار أمريكي.

الرسم البياني 12: الدول العشر الأوائل الفاعلة في الصادرات البينية سنة 2015 (بالمليار دولار أمريكي)

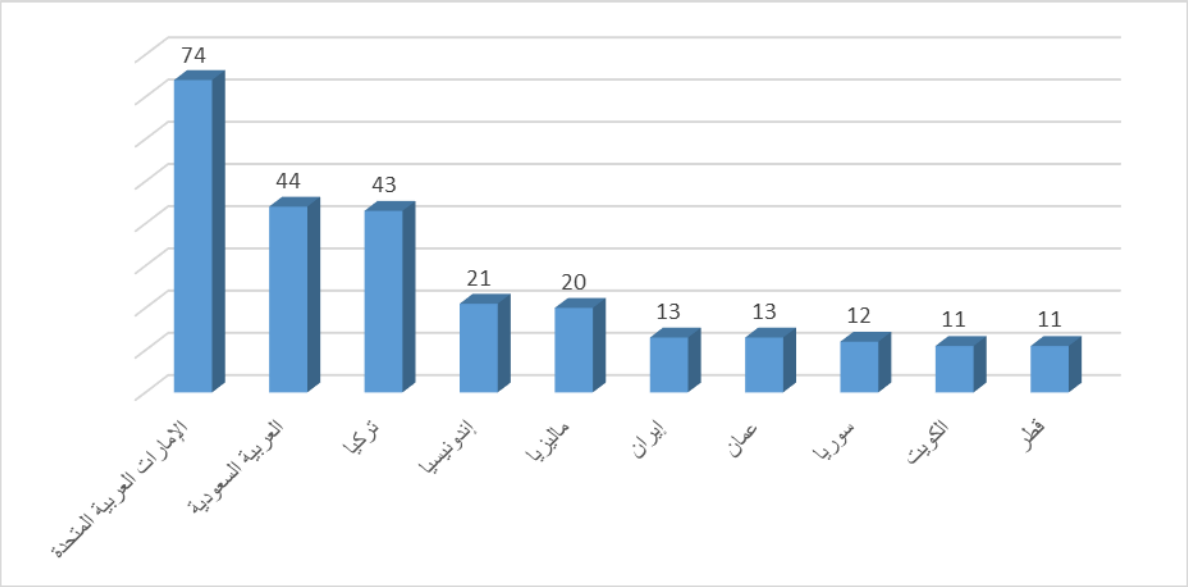

أما أهم المواد المصدّرة بين الدول الأعضاء سنة 2015 فهي: المواد المصنعة 31% من الصادرات البينية، المواد الغذائية 23%، المحروقات 19%، الآليات ومعدات النقل 10%، المواد الكيماوية 9%، مواد أولية غير قابلة للأكل 8%.

الرسم البياني 13: بنية الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي (2009 -2015) بالنسب %

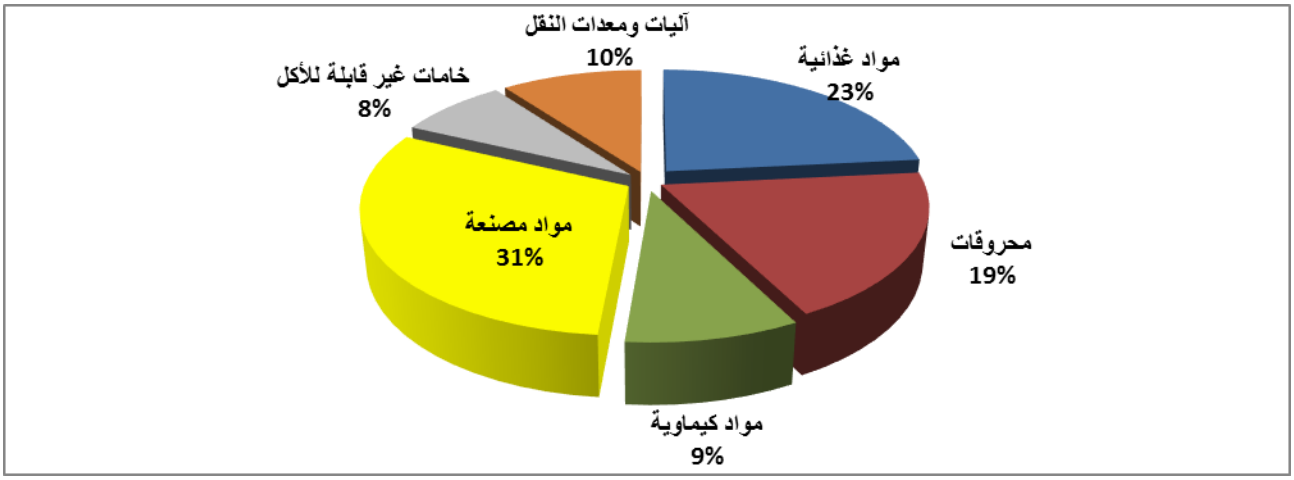

❖ **الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي**

على غرار الصادرات البينية ارتفعت الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بأكثر من ثلاث مرات خلال فترة 10 سنوات، حيث انتقلت من 137,1 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى حوالي 350 مليار دولار أمريكي سنة 2015 بما يعادل ارتفاعا بنسبة 155,5%. وقد عرفت ما بين 2014 و 2015 انخفاضا بنسبة 17,33% بما يعادل 73,4 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض أسعار المواد الأساسية وهو ما أدى إلى تراجع فاق ملياري دولار أمريكي لأهم الدول المستوردة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي وخاصة نتيجة انخفاض إيرادات صادرات المنتجات النفطية ويتعلق الأمر بالدول التالية: إندونيسيا (-21 مليار دولار أمريكي من وارداتها البينية)، الإمارات العربية المتحدة (-10,6 مليار دولار أمريكي)، البحرين (-7,6 مليار دولار أمريكي)، إيران (-7 مليار دولار أمريكي)، تركيا (-6,7 مليار دولار أمريكي)، العراق (-4,9 مليار دولار أمريكي)، ماليزيا (-4,6 مليار دولار أمريكي)، بنغلاديش (-2,9 مليار دولار أمريكي) والمغرب (-2,7 مليار دولار أمريكي).

ويفسر هذا الانخفاض بين سنتي 2014 و2015 بتراجع الواردات البينية من بعض المنتوجات في الدول الآتية:

- **اندونيسيا:** تراجعت وارداتها البينية بقيمة 21 مليار دولار أمريكي بما يعادل -65,8% نتيجة انخفاض وارداتها من دول منظمة التعاون الإسلامي من المحروقات المنجمية (-10,6 مليار دولار أمريكي، أي بما يعادل -47,8%)، والمواد الكيماوية العضوية (-514,3 مليون دولار أمريكي؛ -32%)؛ والكاكاو ومستحضرات الكاكاو (-145,5 مليون دولار أمريكي؛ -49,6%)؛ الآليات والأجهزة الكهربائية (-138,7 مليون دولار أمريكي؛ -17,4%)؛ والآليات والمحركات الميكانيكية (-127,3 مليون دولار أمريكي؛ -11,2%)؛ الحديد والصلب (-94,5 مليون دولار أمريكي؛ -35,5%) والقطن (-86 مليون دولار أمريكي؛ -22,6%)؛

- **الإمارات العربية المتحدة:** عرفت وارداتها البينية انخفاضا بنسبة 22,3% بما يعادل 10,6 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض وارداتها القادمة من دول منظمة التعاون الإسلامي من الأحجار الكريمة والآليات والأجهزة الكهربائية والآليات والمحركات الميكانيكية والسيارات والجلد والمنتوجات الجلدية والحديد والصلب والمواد الصيدلانية؛
- **البحرين:** انخفضت وارداتها البينية بنسبة 71% بما يعادل –7,6 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض وارداتها من المحروقات المنجمية (–7,5 مليار دولار أمريكي، –98,3%)، تليها واردات الملح والكبريت والجبس والجير والأسمنت (–132,2 مليون دولار أمريكي، –44,1%)، القطن (–102,6 مليون دولار أمريكي، 81,2%)، الحبوب (–12,7 مليون دولار أمريكي، –40,6%)، اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل (–10,5 مليون دولار أمريكي، –14,8%)؛
- **إيران:** انخفضت وارداتها البينية بنسبة 14% بما يعادل –7 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض وارداتها من دول منظمة التعاون الإسلامي من الآليات والمحركات الميكانيكية والآليات والأجهزة الكهربائية والسيارات والحبوب والأحجار الكريمة؛
- **تركيا:** عرفت وارداتها البينية انخفاضا بنسبة 23% بما يعادل –6,7 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض وارداتها البينية من المحروقات المنجمية (–6,7 مليار دولار أمريكي، –39,3%)، الأحجار الكريمة (–1,1 مليار دولار أمريكي، –35,1%)، البلاستيك والمواد البلاستيكية (–450,8 مليون دولار أمريكي، –14,4%)، المواد الكيماوية العضوية (–332,7 مليون دولار أمريكي، –34%)، القطن (–144,7 مليون دولار أمريكي، –13,6%)، والشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية (–106,1 مليون دولار أمريكي، –15,4%)؛

من جهة أخرى، عرفت بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا هاما في وارداتها البينية من 100 مليون دولار أمريكي إلى 4,6 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2014 و2015 وهي: باكستان وتونس وأفغانستان وأذربيجان وسيراليون وعمان وقطر وبنين وفلسطين.

وفي هذه الظروف، عرفت الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي تراجعا بنسبة 8,4% حيث انتقلت من 21,04% سنة 2014 إلى 19,27% سنة 2015 نتيجة انخفاض الواردات البينية للدول العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي خلال تلك الفترة.

أما أهم الدول الأعضاء المستوردة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 فهي: **إيران** التي استوردت حوالي 42,4 مليار دولار أمريكي بما يعادل نسبة 12,1% من الواردات البينية، تليها **الإمارات العربية المتحدة** 36,8 مليار دولار أمريكي/ 10,5%، **باكستان** 25,3 مليار دولار أمريكي/ 7,2%، **العربية السعودية** 24,2 مليار دولار أمريكي/ 6,9%، **تركيا** 22,4 مليار دولار أمريكي/ 6,4%، **العراق** 20,9 مليار دولار أمريكي/ 6%، **ماليزيا** 17,3 مليار دولار أمريكي/ 4,9%، **سوريا** 15,2 مليار دولار أمريكي/ 4,3%، **عمان** 13,9

مليار دولار أمريكي/ 4%، **ومصر** 13,1 مليار دولار أمريكي/ 3,8%. سجلت هذه الدول مجتمعة 66,1% من الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 بما يعادل قيمة 231,3 مليار دولار أمريكي.

الرسم البياني 14: الدول العشر الأوائل الفاعلة في الواردات البينية سنة 2015 (بالمليار دولار أمريكي)

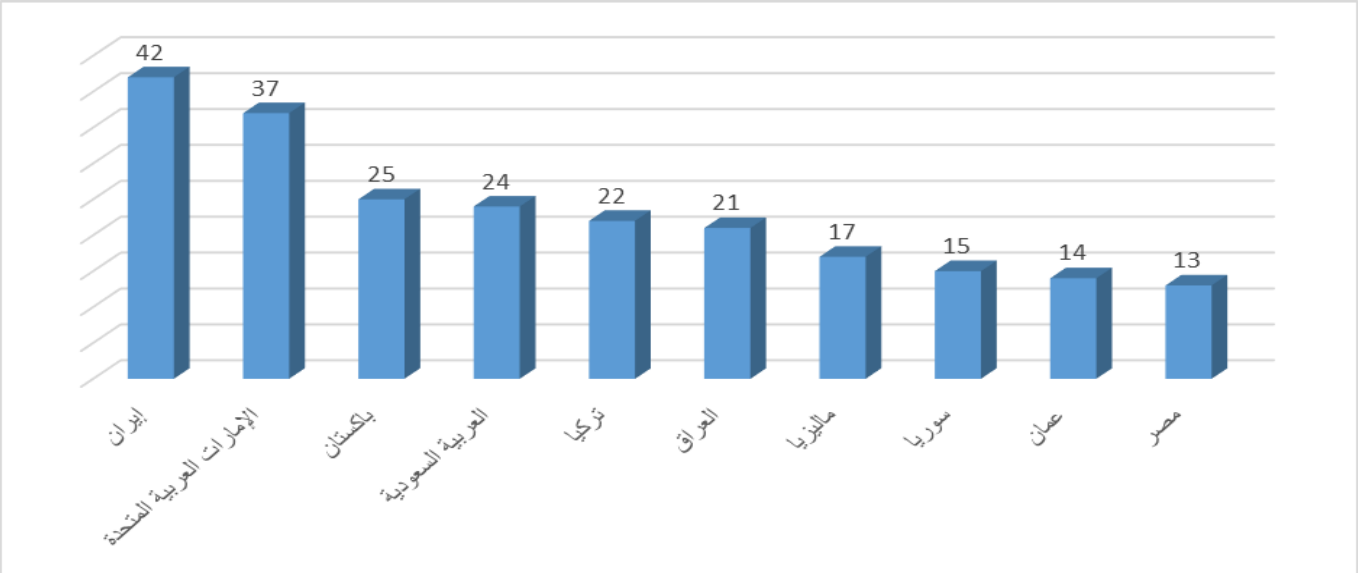

أهم المواد المستوردة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: المواد المصنعة المختلفة والمحروقات المنجمية 27% لكل منهما من الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، تليها المواد الغذائية 21%، الآليات ومعدات النقل والمواد الكيماوية 11% لكل منهما، مواد أولية غير قابلة للأكل 3%.

الرسم البياني 15: بنية الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي (2009-2015) بالنسب %

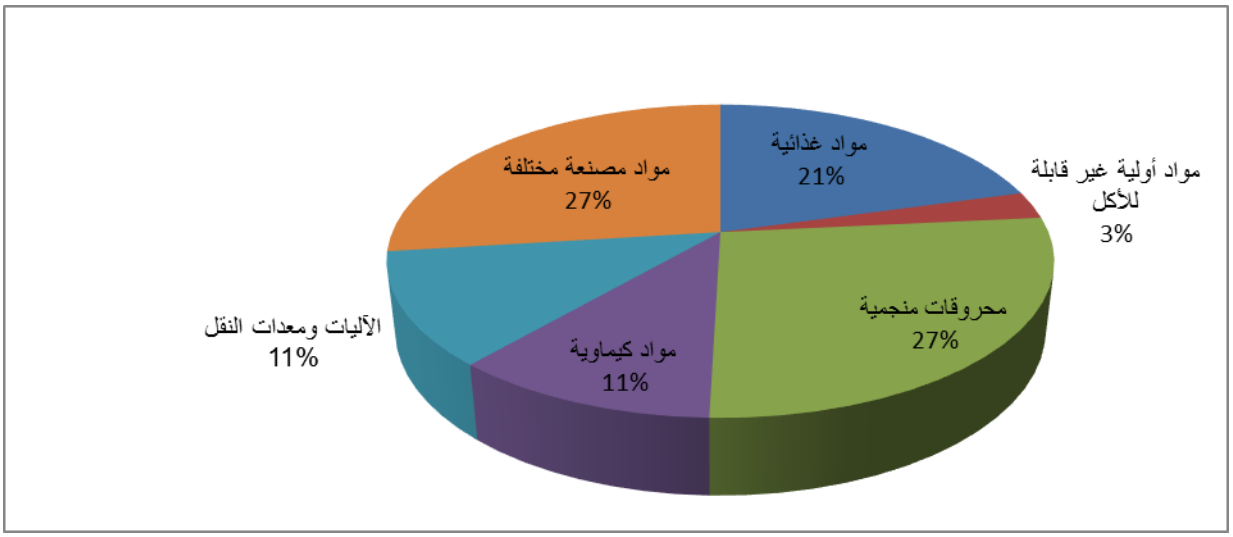

IV- عوائق تنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

أ- العوائق التعريفية وغير التعريفية

بالرغم من الجهود الهامة المبذولة من طرف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خاصة على مستوى الترويج والتنشيط التجاري والعمل على رفع مكامن الاختناق فإن العديد من الحواجز مازالت قائمة نذكر منها على وجه الخصوص:

- إشكاليات النفاذ إلى الأسواق: الحواجز التعريفية وشبه التعريفية والحواجز غير التعريفية ولاسيما: صعوبة إقامة قواعد المنشأ، صعوبة مطابقة المعايير الدولية من قبل الشركات وعدم الاعتراف المتبادل بهذه المعايير، عدم الاتفاق بشأن التدابير الوطنية والإقليمية، طول الإجراءات الإدارية بالمراكز عبر الحدودية وخاصة خلال عمليات التخليص الجمركي، مراقبة غير قانونية لحاويات الناقلين، مشكل منح التأشيرات لرجال الأعمال، وجود رخص منع التصدير، مراقبة كمية السلع، عدم تطبيق التزامات نصوص التعاون الاقتصادي الإقليمي وغياب المعلومات حول الإطار القانوني لتسهيل التجارة، عدم مواءمة أيام وساعات العمل بالمراكز الحدودية وغياب الوسائل التنظيمية للمبادلات بين جهات منظمة التعاون الإسلامي. وبالتالي، بين ديسمبر 2008 وسبتمبر 2016، فإن الدول التي تأثرت بشكل أكبر من هذه التدابير هي: تركيا، ماليزيا، إندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، باكستان، مصر، العربية السعودية، إيران، المغرب، كازاخستان، بنغلاديش، تونس وقطر بمعدل 300 تدبير كحد أدنى من شركائهم التجاريين.
- العوائق على المستوى اللوجستي: البنية التحتية، النقل، ضعف أو عدم ملائمة خدمات الدعم للتجارة الدولية؛
- عدم تنوع العرض من المواد المصدرة وعدم ملاءمته للمعايير الدولية في الأسواق؛
- عدم توفر المعلومات حول الأسواق وفرص الأعمال بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية؛
- نقص فرص اللقاءات وضعف إمكانيات الترويج للإنتاج الوطني في سائر أسواق بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛
- تعقيد الإجراءات الإدارية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية على المستوى الجمركي والمصرفي وفي الموانئ؛
- عدم توفر الكفاءات من الفنيين المختصين في التجارة الدولية؛
- ضعف آليات التمويل أو عدم توافقها مع حاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ب –إجراءات تسهيل التجارة لدول منظمة التعاون الإسلامي

في إطار الإجراءات المتخذة لتسهيل التجارة، بذلت بعض دول منظمة التعاون الإسلامي جهودا كبيرة لتسهيل التجارة عبر الحدود منذ سنة 2006. وفي هذا الصدد، سهلت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي إجراءاتها التجارية من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ التقديم والمعالجة الإلكترونية للمعاملات التجارية: ألبانيا، العربية السعودية، البحرين، بنغلاديش، بنين، بروناي، بوركينا فاسو، الكاميرون، فلسطين، القمر الاتحادية، كوت دي فوار، جيبوتي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، الأردن، كازاخستان، مالي، ماليزيا، المالديف، المغرب، موريتانيا، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، أوزبكستان، باكستان، فلسطين، قطر، السنغال، سيراليون، السودان، سورينام، سوريا، طاجكستان، توغو، تونس، تركيا واليمن؛
- ✓ إنشاء شبابيك موحدة وطنية: ماليزيا، إندونيسيا، المغرب، بروناي، تركيا، السنغال، مصر، الإمارات العربية المتحدة، تونس، أذربيجان، بوركينا فاسو، بنين، الكاميرون، بنغلاديش، غامبيا، الأردن، موزمبيق، أوغندا، أوزبكستان، باكستان، سيراليون، قطر، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، كازاخستان، قيرقيزيا، طاجيكستان، كوت ديفوار، توغو، لبنان، غويانا، السودان، إيران، عمان، غابون، نيجيريا، الجزائر، ليبيا، ألبانيا، المالديف، النيجر، مالي، موريتانيا وسورينام؛
- ✓ تحسين مؤشر الأداء اللوجستيكي بما يفوق 10% بين سنتي 2010 و2016: سيراليون، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، مصر، بروناي، إيران، الكويت، السنغال، الجزائر، لبنان، المغرب، إندونيسيا، قطر، المالديف، السعودية من خلال تشييد بنى تحتية لوجستية جديدة خلال هذه الفترة من أجل تحسين المعاملات التجارية الدولية؛
- ✓ تحسين أداء الجمارك بما يفوق 20% بين سنتي 2010 و2016: الإمارات العربية المتحدة، تركيا، سيراليون، ماليزيا، لبنان، بروناي، مصر، القمر الاتحادية، قطر، باكستان، الجزائر، مصر، إندونيسيا، بوركينا فاسو والجزائر لأن الهيئات الحكومية قد استثمرت بشكل كبير في معدات الجمارك الوطنية (الماسحات الضوئية، إدارة المخاطر، ...)؛
- ✓ تحسين البنية التحتية الوطنية بما يفوق 15% بين سنتي 2010 و2016: الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، إيران، مصر، بروناي، الكويت، السنغال، سيراليون، المالديف، بوركينا فاسو، الجزائر، المملكة العربية السعودية، لبنان المغرب، تشاد وطاجيكستان التي استثمرت في تحسين الطرق والموانئ والمطارات الدولية لتعزيز حركة البضائع والأشخاص؛

- ✓ تحسين المسافة الفاصلة عن الحدود بما يفوق 10% بين سنتي 2010 و2016: في بعض الدول مثل: أوزبكستان، طاجيكستان، تشاد، كازاخستان، توغو، النيجر، سيراليون، قيرقيزيا، بوركينا فاسو، بنين، كوت ديفوار، غينيا، غينيا بيساو، السنغال، أوغندا ومالي لتسهيل التجارة عبر الحدود من هذه الدول، والتي معظمها غير الساحلية مع شركائها التجاريين؛
- ✓ تحسين معدل الربط البحري للبلدان الساحلية بما يفوق 20% بين سنتي 2010 و2016: المالديف، البحرين، توغو، السودان، بنغلاديش، الأردن، بنين، الصومال، جيبوتي، غينيا، تركيا، الكاميرون، مصر، المغرب، كوت ديفوار، باكستان، المملكة العربية السعودية، ماليزيا وسورينام والذي يشير إلى أن مختلف الحكومات قد بذلت جهودا من أجل الرفع من مستويات الخدمة البحرية مع الشركاء التجاريين؛
- ✓ إنشاء هيئات تنمية التجارة وتشجيع الاستثمار في عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تسهل الاتصال المباشر بين رجال الأعمال من دول منظمة التعاون الإسلامي والتي طورت وسائل لتشجيع التصدير والاستثمار من أجل تسهيل التجارة عبر الحدود والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حسب مؤشر ممارسة الأعمال Doing Business لسنة 2016، فإن الدول الرئيسية التي تتوفر على أفضل مؤشر للتجارة عبر الحدود فيما يتعلق باحترام المواعيد والتكلفة والحصول على الوثائق هي: ألبانيا، ماليزيا، الأردن، تركيا، عمان، سورينام، القمر الاتحادية، مالي، قيرقيزيا وفلسطين.

تم بين سنتي 2006 و2016 تطبيق أزيد من 2500 إصلاح من طرف الدول من بينها 750 إصلاح من دول منظمة التعاون الإسلامي من أجل تسهيل حسن سير اقتصاديات دول العالم. ومن بين هذه الإصلاحات، يمكن أن نذكر 97 تدبيرا بخصوص تسهيل التجارة عبر الحدود لدول منظمة التعاون الإسلامي، ومعظمها من البلدان التالية مع ثلاثة إصلاحات على الأقل: بنين، مصر، الأردن، مالي، أوغندا، باكستان، جيبوتي، الإمارات العربية المتحدة، المغرب، موريتانيا، أوزبكستان، السنغال، تونس وألبانيا.

ج- أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال تنمية التجارة البينية

إن تنفيذ اتفاقية بريتاس وتعميم إنشاء الشباك التجاري الموحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإنشاء مرصد الحواجز غير التعريفية بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة سيساهم في التخفيف من حدة الحواجز التي تعوق التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. ويتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تشارك بفعالية في تنفيذ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين لها وفي أنشطة اللجنة الفرعية حول التجارة والاستثمار واللجنة الفرعية للنهوض بالقطاع الخاص والتمويل التابعتين للاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المكلفة وفرق عمل لجنة الكومسيك لتعزيز التجارة البينية قصد تحقيق أهداف مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي

المتمثل في الرفع من حصة التجارة البينية إلى نسبة 25% من إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء في أفق 2025.

وقد نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة عدة ندوات للتعريف بأهمية اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين وذلك في بلدان الخليج العربي وشمال إفريقيا، خاصة في العربية السعودية وعمان والكويت وليبيا والمغرب وبوركينافاسو في إطار التعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. وفي منظمة التعاون الاقتصادي بالتعاون مع الكومسيك وقسم التعاون والاندماج التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في سورينام بمشاركة غويانا في يونيو 2015، وفي الدار البيضاء في مارس 2016 لفائدة الدول الأفريقية بالتعاون مع قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية ومؤخرا في عمان لفائدة أطر دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية في أبريل 2016.

وسوف تساهم هذه الأنشطة في تفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي. حاليا، وقعت 41 دولة على الاتفاقية وصادقت عليها 31 دولة من بينها؛ كما وقعت على اتفاقية بريتاس 33 دولة وصادقت عليها 18 دولة من بينها، وتم التوقيع على قواعد المنشأ من قبل 32 دولة وصادقت عليها 18 دولة من بينها. وقدمت 13 دولة فقط قوائمها بشأن السلع الخاضعة للتفكيك الجمركي إلى لجنة المفاوضات التجارية.

من جهة أخرى، منذ إنشاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة، قام هذا الأخير بتنظيم 15 معرضا تجاريا عاما وأزيد من 50 معرضا متخصصا وما يقارب 20 منتدى للأعمال وعددا كبيرا من لقاءات البيع والشراء ومئات من الندوات والورشات التدريبية في مجال التجارة الدولية وفي أواخر سنة 2013 مركزا للأعمال من أجل النهوض بالتجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

علاوة على ذلك، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مايو 2016 بالرياض على هامش المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منتدى هيئات تنمية التجارة (OPC)، ومنتدى وكالات تشجيع الاستثمار (API) لدول منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز التجارة والاستثمار بين هذه الدول. وفي هذا الصدد، أطلق المركز الإسلامي لتنمية التجارة موقعا خاصا بهيئات تنمية التجارة الذي من شأنه أن يساعد على الحصول على المعلومات التجارية مباشرة من دول منظمة التعاون الإسلامي (http://tpo.oicinvest.org/). وقد تم إرسال تسجيل الدخول وكلمة السر لجميع هيئات تنمية التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل التسجيل وتحديث معلوماتها التجارية.

من جهة أخرى، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية العديد من الندوات حول دور أنظمة الشباك الموحد في تسهيل التجارة البينية وإمكانية العمل فيما بينها من أجل تخفيض مدة وتكلفة الصفقات عبر الحدود.

وعلى الصعيد الثنائي، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بعثات رجال الأعمال السعوديين والماليزيين والإندونيسيين على التوالي في نوفمبر 2015 ومايو وسبتمبر 2016 بالدار البيضاء من أجل تعزيز التجارة والاستثمار بين هذه الدول والمملكة المغربية.

كما نظم المركز خلال سنة 2016 معارض ومنتديات متخصصة: المعرض التاسع للصناعات الغذائية بجدة، معرض التعليم العالي بداكار، المعرض الثالث للصحة بالدار البيضاء، المنتدى الإفريقي للأعمال التجارية الحلال بداكار، والدورة السابعة للمنتدى العالمي لمنظمة التعاون الإسلامي للأعمال والاستثمار بكوالا لمبور.

- في سنة 2017، يعتزم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم المعرض التجاري السادس عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالعراق، والمعارض المتخصصة في الصناعة الغذائية في الرياض، والمعرض الخامس للمنتوجات الحلال في تركيا في ديسمبر، والمنتدى الإفريقي للأعمال التجارية الحلال بكوت ديفوار، واجتماع البائعين والمشترين للمنتوجات الصيدلانية بكوت ديفوار، ومنتدى الأعمال والاستثمار بماليزيا التي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء. كما سينظم ندوات للتعريف بنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في آسيا وورشات تدريبية حول تطوير سلسة قيم المنتجات الاستراتيجية مثل البن والخشب والقطن، في اندونيسيا والغابون والمغرب على التوالي بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وسوف يكون من المهم الرفع من تحسين الربط البحري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال إنشاء خطوط بحرية بين الدول الأفريقية والآسيوية والخليجية وتوعية الدول الأعضاء من أجل إنشاء شبابيك تجارية موحدة ودراسة إمكانية العمل فيما بينها من أجل تنمية التجارة البينية لدول المنظمة.

من ناحية أخرى، يفتح تفعيل اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية آفاقا طويلة الأمد لتنمية التجارة. فقد أصبح عدد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هو 94 (اعتبارا من 27 سبتمبر 2016) التي صادقت رسميا على اتفاقية تسهيل التجارة، من بينها 17 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (ماليزيا، النيجر، توغو، باكستان، غويانا، كوت ديفوار، بروناي، مالي، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، ألبانيا، كازاخستان، العربية السعودية، أفغانستان، السنغال، البحرين وبنغلاديش). وسوف تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عندما تصادق عليها 108 دول. وتجدر الإشارة أن 87 دولة قد قامت بالفعل بالإشعار بالفئة (أ) من اتفاقية تسهيل التجارة من بينها 27 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. كما قامت خمس دول بالإشعار بالفئتين (ب) و(ج) من الاتفاقية حسب بيانات منظمة التجارة العالمية لشهر سبتمبر 2016. كما نذكّر أن 44 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي أصبحت منضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية بعد انضمام جمهورية أفغانستان الإسلامية في 29 يوليو 2016.

علاوة على ذلك، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بين 2015 و2016 بالتعاون مع قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية ندوات للتعريف باتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية من أجل تشجيع الدول على المصادقة على الاتفاقية، والإشعار بفئاتها (أ – ب – ج) والمساهمة في تنمية التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي مع بقية العالم.

V- آفاق الاقتصاد العالمي للفترة 2016-2017

أ- نمو الاقتصاد العالمي

يتوقع أن يتحسن النمو العالمي في سنة 2017 وأن يبلغ ذروته في 3,4% بفضل نمو الدول الناشئة والنامية، الذي قد يصل إلى 4,6% وذلك بفضل التعافي التدريجي لوضع الاقتصاد الكلي لهذه المجموعة التي سجلت في السنوات الأخيرة نموا تزايديا في الاقتصاد العالمي مثل الهند والصين.

إضافة إلى ذلك يتوقع أن يسجل النمو في البلدان المتقدمة نسبة 1,8% في سنة 2017 نظرا لتعافي النمو في الولايات المتحدة بنسبة 2,2%، في منطقة اليورو بنسبة 1,5% (أقل مما كان في سنة 2016) و1,9% في كندا. في المملكة المتحدة، يتوقع تسجيل بطء في النمو منذ الاستفتاء، لأن حالة عدم اليقين التي أعقبت استفتاء بريكسيت تلقي بثقلها على قرارات الشركات بشأن الاستثمار والتوظيف، فضلا عن شراء السلع المعمّرة والسكن من قبل المستهلكين. ومن المتوقع أن يبلغ النمو نسبة 1,1% في سنة 2017، مع افتراض إقامة مفاوضات ما بعد بريكسيت. في الولايات المتحدة، يتوقع أن يتسارع النمو بنسبة 2,2% إذا تم الخفض من التحكم الذي يفرضه انخفاض أسعار الطاقة وارتفاع قيمة الدولار.

في ألمانيا، يتوقع أن ينخفض النمو بنسبة 1,4% في سنة 2017، وأن يستقر في فرنسا عند نسبة 1,3% في سنتي 2016 و2017. في اسبانيا، يتوقع أن يظل النمو مستقرا نوعا ما في سنة 2016 وأن ينخفض من 3,1 إلى 2,2% في سنة 2017. في إيطاليا، يتوقع أن يرتفع بشكل طفيف إلى 0,8% في سنة 2016 وإلى 0,9% في سنة 2017.

وخلاصة القول، أن الأسباب التي تعوق النمو المحتمل على المدى المتوسط في منطقة اليورو هي ضعف النمو الديموغرافي إلى جانب تداعيات الأزمة المالية والاجتماعية المتجلية في البطالة وارتفاع الديون وتدهور النظام المصرفي.

في اليابان، يتوقع أن يظل النمو مستقرا في 0,6% في سنة 2017 على الرغم من تأجيل الزيادة في ضريبة الاستهلاك والارتفاع الأخير في قيمة الين.

إن النمو في البلدان الناشئة والنامية يقودها النمو المسجل في الهند (7,6%) والصين (6,2%)، ودول الآسيان الخمسة (5,1%) وهي: اندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام، 3,4% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زائد أفغانستان وباكستان و3,3% للدول الناشئة والنامية في أوروبا.

في الصين، يتوقع أن يسجل النمو تراجعا خلال سنة 2017 ليبلغ نسبة 6,2% لان اقتصادها سيواصل إعادة توازنه من خلال الاستمرار في انتقال الاستثمار إلى الاستهلاك والصناعة إلى الخدمات، وذلك بفضل الإصلاحات التي تعزز نظام الضمان الاجتماعي والتحرر من القيود في قطاع الخدمات. وفي باقي دول آسيا الناشئة أو النامية، يتوقع أن يظل النمو قويا. وفي الهند، يتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الأسرع من بين الدول الكبرى، بنسبة 7,6% في 17/2016 نظرا لتبني تدابير السياسات الإيجابية للسلطات العمومية والإصلاحات الهيكلية.

أما بخصوص النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فيتوقع أن يسجل انتعاشا في سنة 2017، بنمو بنسبة 1,6% في ضوء الوضع في البرازيل (+ 0,5%). وقد اتبعت الأرجنتين فترة انتقالية هامة وأساسية نحو إطار السياسات الاقتصادية الأكثر تماسكا واستدامة بنمو بنسبة 2,7% في سنة 2017 وذلك بفضل اعتدال التضخم وسياسات نقدية ومالية أكثر ملاءمة للنشاط الاقتصادي. في المكسيك، يتوقع أن يرتفع النمو بشكل لا بأس به ليصل نسبة 2,3% في سنة 2017، شريطة أن يتعافى الطلب الخارجي ويسجل نسبة 2,9% على المدى المتوسط وأن يتم إدراج إصلاحات هيكلية.

أما في بلدان رابطة الدول المستقلة الناطقة بالروسية، فيرتبط النمو بانتعاش أسعار النفط والتوقعات الاقتصادية في روسيا.

في أفريقيا جنوب الصحراء، يتوقع أن يظل النمو متوسطا نتيجة ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة في الدول الكبرى التي ترتبط بأسعار السلع الأساسية والاضطرابات المناخية.

في الشرق الأوسط، ستستمر الدول في إطالة أمد سياساتها المالية لمواجهة الانخفاض الهيكلي في عائدات النفط، كما ستواصل سيولة القطاع المالي انخفاضها. ساهمت الإصلاحات الأخيرة وانخفاض أسعار النفط في تحسين استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة.

ب-نمو التجارة العالمية

وفقا للبيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية في أبريل 2016، يتوقع أن يظل حجم نمو التجارة العالمية ضعيفا في سنة 2016 على نفس المستوى الذي تم تسجيله في سنة 2015، أي حوالي 2,8%. ويتوقع أن تتراجع واردات البلدان المتقدمة في سنة 2016، في حين يتوقع أن يستأنف الطلب على المواد المستوردة نموه في الدول الآسيوية النامية. ووفقا لنفس المصدر، يتوقع أن يسجل نمو التجارة العالمية ارتفاعا بنسبة 3,6% في سنة 2017.

كما يتوقع أن ترتفع صادرات الدول المتقدمة في سنة 2016 بنسبة 2,9% وبنسبة 2,8% في الدول النامية، أما واردات الدول المتقدمة فيتوقع أن ترتفع بنسبة 3,8% وبنسبة 1,8% في الدول النامية.

ويتوقع أن يفيد هذا الوضع منطقة آسيا حيث سوف يكون نمو الصادرات أقوى وسيسجل نسبة 3,4%، تليها أمريكا الشمالية وأوروبا بنسبة 3,1% لكل منهما. أما أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومناطق أخرى فسوف تشهد نموا بطيئا 1,9% و0,4% على التوالي. كما يتوقع أن تشهد واردات أمريكا الشمالية ارتفاعا بنسبة 4,1% خلال العام الجاري، في حين يتوقع أن تسجل واردات كل من آسيا وأوروبا ارتفاعا بنسبة 3,2%. وأخيرا، من المتوقع أن تنخفض واردات أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومناطق أخرى إذا واصلت أسعار النفط وباقي السلع الأساسية انخفاضها في سنة 2016.

من جهة أخرى، نلاحظ أن التجارة العالمية قد ارتفعت من حيث الحجم ولكنها انخفضت من حيث القيمة نتيجة تقلب أسعار الصرف وانخفاض أسعار السلع الأساسية. ويفسر هذا الوضع أيضا بعودة الحمائية في بعض الدول التي لازالت تطبق قيودا على التجارة.

ولمواجهة هذا الوضع وزيادة نمو التجارة العالمية، يجب على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مواصلة التخلص من القيود المفروضة على التجارة وخاصة التدابير التعريفية وغير التعريفية على المنتجات الزراعية والمصنعة وتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة التي من شأنها أن تساعد على تسجيل نمو بنحو 1 تريليون دولار أمريكي سنويا.

بما أن الاقتصاد العالمي استعاد بالكاد عافيته خلال السنوات الأخيرة، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست بمنأى عن ذلك لأنها تخضع أيضا لتوجهات اقتصاديات بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) والدول الآسيوية حيث تربطها بها اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

ترتبط اقتصاديات منطقة منظمة التعاون الإسلامي أيضا بتقلب أسعار المواد الأساسية وسعر صرف العملة التي تتم بها المعاملات التجارية الدولية بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المنطقة (منظمة التعاون الإسلامي وشركاء التنمية).

ويؤثر تغير معدل نمو الاقتصاديات المهمة في منظمة التعاون الإسلامي مثل الإمارات والسعودية وماليزيا وتركيا واندونيسيا وإيران وقطر ونيجيريا والعراق والكويت مباشرة على التجارة العالمية وداخل منظمة التعاون الإسلامي في هذه الدول الأعضاء.

وفي مقابل هذا الوضع، يتوقع أن تتحسن اقتصاديات دول منظمة التعاون الإسلامي بفضل الزيادة المحتملة في أسعار المنتجات النفطية وبعض المواد الغذائية لأن بعض البلدان ترفع من الإمكانيات المهمة لهذه المنتوجات من أجل دعم قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع الخدمات ولكن أيضا من خلال التعاون المشترك بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تحت إشراف الأمانة العامة للمنظمة في إطار الاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وتنفيذ مخطط العمل العشري الجديد 2016-2025.

الملاحق

الجدول 1: صادرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بالمليون دولار أمريكي)

	2014			2015		
الـــدول	الصادرات البينية (1)	الصادرات الإجمالية (2)	½ بالنسب	الصادرات البينية (3)	الصادرات الإجمالية (4)	¾ بالنسب
أفغانستان	282,74	661,27	42,76%	335,03	571,40	58,63%
ألبانيا	135,80	2 430,72	5,59%	93,36	1 929,66	4,84%
الجزائر	7 053,72	63 227,78	11,16%	4 549,06	34 795,95	13,07%
أذربيجان	3 791,47	21 751,74	17,43%	2 620,74	16 586,24	15,80%
البحرين	6 814,04	18 030,74	37,79%	7 055,81	13 846,08	50,96%
بنغلاديش	1 640,99	30 238,40	5,43%	1 494,63	29 924,64	4,99%
بنين	516,60	951,00	54,32%	480,32	992,98	48,37%
بروناي دار السلام	1 012,12	10 508,83	9,63%	460,17	6 352,66	7,24%
بوركينا فاسو	634,50	2 845,60	22,30%	257,63	2 177,50	11,83%
الكاميرون	790,16	5 907,16	13,38%	498,85	4 248,97	11,74%
تشاد	49,70	2 718,29	1,83%	65,92	2 024,58	3,26%
القمـر الاتحادية	4,25	38,88	10,93%	3,93	32,19	12,21%
كوت ديفوار	4 225,26	12 837,30	32,91%	3 095,03	11 844,76	26,13%
جيبوتي	521,35	554,72	93,98%	543,03	599,64	90,56%
مصر	11 705,51	26 812,20	43,66%	9 798,27	21 119,71	46,39%
الغابون	210,33	9 264,46	2,27%	310,47	6 470,65	4,80%
غامبيا	88,39	103,94	85,04%	4,97	106,65	4,66%
غينيا	36,04	2 491,60	1,45%	224,17	1 969,69	11,38%
غينيا بيساو	75,36	273,52	27,55%	83,43	285,55	29,22%
غويانـا	27,62	1 147,49	2,41%	18,79	1 285,83	1,46%
إندونيسيا	24 741,78	176 036,19	14,05%	20 589,65	150 392,59	13,69%
إيران	16 033,28	86 297,10	18,58%	13 087,87	65 670,12	19,93%
العراق	3 487,04	79 540,40	4,38%	2 924,13	50 987,64	5,73%
الأردن	4 498,36	8 385,33	53,65%	4 124,34	7 832,98	52,65%
كازاخستان	6 615,82	78 236,72	8,46%	5 591,05	41 849,84	13,36%
الكويت	13 864,52	93 358,10	14,85%	10 608,94	55 161,62	19,23%
قيرقيزيا	899,71	1 138,72	79,01%	933,56	1 441,47	64,76%
لبنان	2 186,23	3 426,20	63,81%	1 897,02	2 952,42	64,25%
ليبيا	1 948,25	19 805,90	9,84%	1 670,25	10 761,43	15,52%
ماليزيا	24 052,71	234 134,98	10,27%	20 055,25	200 210,87	10,02%
مالديف	1,79	144,84	1,23%	1,63	206,50	0,79%
مالي	148,42	464,13	31,98%	163,16	904,36	18,04%
موريتانيا	259,58	2 139,81	12,13%	325,86	2 075,18	15,70%
المغرب	3 093,05	23 599,40	13,11%	3 257,99	22 036,82	14,78%
موزمبيق	246,70	4 725,33	5,22%	180,83	4 039,37	4,48%
النيجر	355,86	1 049,68	33,90%	210,43	931,45	22,59%
نيجريا	8 340,18	93 793,60	8,89%	6 013,93	56 924,75	10,56%
عمان	6 486,74	50 718,32	12,79%	12 640,31	38 647,77	32,71%
باكستان	6 809,91	24 722,18	27,55%	8 825,88	25 561,05	34,53%
فلسطين	116,44	943,72	12,34%	125,31	1 133,65	11,05%
قطر	14 440,86	131 591,55	10,97%	10 593,51	77 971,08	13,59%
العربية السعودية	49 527,71	333 793,00	14,84%	44 490,91	208 576,36	21,33%
السنغال	1 460,86	2 813,66	51,92%	1 267,56	2 611,67	48,53%
سيراليون	38,43	1 987,47	1,93%	12,19	493,69	2,47%
الصومال	699,11	782,15	89,38%	728,04	785,06	92,74%
السودان	2 377,42	4 350,21	54,65%	2 218,56	5 587,52	39,71%
سورينام	562,75	1 917,67	29,35%	248,10	1 490,95	16,64%
سوريا	12 455,83	12 691,90	98,14%	12 330,42	12 500,31	98,64%
طاجيكستان	460,15	640,48	71,84%	583,16	938,64	62,13%
توغو	695,35	1 180,80	58,89%	851,44	1 730,34	49,21%
تونس	2 318,46	15 492,80	14,96%	2 302,41	14 073,49	16,36%
تركيا	48 664,45	157 714,95	30,86%	42 741,68	143 850,38	29,71%
تركمنستان	2 098,83	12 402,70	16,92%	2 091,61	10 378,57	20,15%
الامارات العربية المتحدة	74 394,15	260 020,00	28,61%	74 031,84	218 439,52	14,98%
أوغندة	344,07	1 939,02	17,74%	339,49	2 267,01	33,89%
أوزبكستان	2 733,96	5 516,25	49,56%	2 716,00	6 553,40	41,44%
اليمن	1 834,65	9 512,23	19,29%	1 479,61	3 290,04	44,97%
المجموع	**378 909,38**	**2 149 803,14**	**17,63%**	**344 247,54**	**1 608 425,22**	**21,40%**

الجدول 2: واردات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بالمليون دولار أمريكي)

الـــدول	2014			2015		
	الواردات البينية (1)	الواردات الإجمالية (2)	½ بالنسب	الواردات البينية (3)	الواردات الإجمالية	¾ بالنسب
أفغانستان	4 062,64	8 039,35	50,53%	5 449,01	7 722,87	70,56%
ألبانيا	507,22	5 229,97	9,70%	468,52	4 320,22	10,84%
الجزائر	5 556,75	58 618,08	9,48%	4 996,87	51 803,07	9,65%
أذربيجان	1 835,78	9 178,59	20,00%	2 648,22	12 659,14	20,92%
البحرين	10 752,76	20 073,67	53,57%	3 119,73	16 377,63	19,05%
بنغلاديش	8 645,75	41 635,10	20,77%	5 741,13	39 476,02	14,54%
بنين	774,43	3 596,08	21,54%	1 003,86	7 813,57	12,85%
بروناي دار السلام	865,76	3 598,74	24,06%	793,93	3 229,08	24,59%
بوركينا فاسو	1 754,97	3 575,10	49,09%	1 126,58	2 979,78	37,81%
الكاميرون	1 824,76	7 872,96	23,18%	1 582,24	7 254,55	21,81%
تشاد	1 955,47	3 116,90	62,74%	277,13	967,77	28,64%
القمـــر الاتحادية	134,25	306,98	43,73%	96,41	274,13	35,17%
كوت ديفوار	3 677,64	12 231,60	30,07%	3 694,18	9 532,21	38,75%
جيبوتي	1 514,37	4 237,86	35,73%	1 526,95	5 186,59	29,44%
مصر	14 367,20	71 337,74	20,14%	13 108,81	69 788,20	18,78%
الغابون	1 431,06	4 947,35	28,93%	530,22	3 427,49	15,47%
غامبيا	148,78	387,20	38,43%	218,57	1 069,09	20,44%
غينيا	702,73	6 590,06	10,66%	420,45	6 906,75	6,09%
غينيا بيساو	110,58	456,70	24,21%	63,97	329,73	19,40%
غويانا	50,05	1 744,89	2,87%	52,72	2 185,74	2,41%
إندونيسيا	31 772,81	178 179,34	17,83%	10 853,36	142 694,80	7,61%
إيران	49 385,06	105 047,00	47,01%	42 445,74	87 576,81	48,47%
العراق	25 757,93	51 455,00	50,06%	20 863,94	45 356,34	46,00%
الأردن	8 162,79	22 740,26	35,90%	6 622,84	20 474,91	32,35%
كازاخستان	3 190,94	41 212,84	7,74%	2 796,54	19 435,96	14,39%
الكويت	8 826,54	31 634,50	27,90%	8 644,73	31 907,18	27,09%
قيرقيزيا	1 604,07	10 597,10	15,14%	1 476,57	4 068,08	36,30%
لبنان	3 990,90	21 530,10	18,54%	3 274,36	18 068,79	18,12%
ليبيا	5 722,63	19 226,00	29,77%	4 372,06	13 964,52	31,31%
ماليزيا	21 851,53	208 823,43	10,46%	17 245,88	176 174,60	9,79%
مالديف	767,83	1 992,75	38,53%	461,73	1 784,00	25,88%
مالي	1 108,29	4 254,71	26,05%	997,14	4 281,09	23,29%
موريتانيا	1 008,02	3 641,76	27,68%	807,50	3 463,87	23,31%
المغرب	8 212,24	45 611,30	18,00%	5 539,54	37 545,67	14,75%
موزمبيق	1 574,56	8 743,07	18,01%	362,71	11 105,71	3,27%
النيجر	458,79	2 151,09	21,33%	400,73	1 830,21	21,90%
نيجريا	5 419,17	67 114,70	8,07%	4 227,44	58 359,32	7,24%
عمان	13 370,68	29 303,10	45,63%	13 900,66	34 571,17	40,21%
باكستان	20 725,08	47 544,89	43,59%	25 327,14	64 558,87	39,23%
فلسطين	618,66	5 683,20	10,89%	737,57	5 363,27	13,75%
قطر	6 702,11	30 447,66	22,01%	7 104,99	32 610,46	21,79%
العربية السعودية	24 767,63	169 966,00	14,57%	24 148,93	170 623,63	14,15%
السنغال	1 454,47	6 556,66	22,18%	1 213,80	5 595,35	21,69%
سيراليون	258,94	1 362,62	19,00%	832,22	1 325,91	62,77%
الصومال	1 277,39	2 514,05	50,81%	1 278,19	2 790,32	45,81%
السودان	3 372,51	9 211,30	36,61%	3 006,37	8 413,44	35,73%
سورينام	26,42	1 826,73	1,45%	35,15	1 823,86	1,93%
سوريا	15 464,48	19 774,90	78,20%	15 134,47	18 444,87	82,05%
طاجيكستان	1 511,32	5 835,14	25,90%	1 414,29	4 677,68	30,23%
توغو	580,37	6 822,84	8,51%	584,75	10 469,92	5,59%
تونس	3 164,94	24 552,80	12,89%	4 704,05	20 222,50	23,26%
تركيا	29 116,84	242 223,96	12,02%	22 406,82	207 206,51	10,81%
تركمنستان	4 061,43	9 785,04	41,51%	3 946,39	8 196,60	48,15%
الامارات العربية المتحدة	47 319,11	273 283,00	17,32%	36 763,86	259 938,29	14,14%
أوغندة	1 116,47	4 737,42	23,57%	1 163,48	5 528,12	21,05%
أوزبكستان	2 780,37	15 045,30	18,48%	2 338,57	11 858,52	19,72%
اليمن	6 164,69	15 247,70	40,43%	5 627,82	10 967,32	51,31%
المجموع	**423340,95**	**2012454,17**	**21,04%**	**349981,83**	**1816582,09**	**19,27%**

الجدول 3: ترتيب دول منظمة التعاون الإسلامي حسب عمليات التجارة عبر الحدود سنة 2015

الدول	مدة الانتظار في الحدود للتصدير: احترام الإجراءات التجارية عبر الحدود (الأيام)	الدول	كلفة الصادرات: احترام الإجراءات التجارية عبر الحدود (بالدولار الأمريكي)	الدول	مدة الانتظار في الحدود للتصدير: احترام المتطلبات المستندية (الأيام)	الدول	كلفة الصادرات: احترام المتطلبات المستندية (بالدولار الأمريكي)
تركيا	0	مالي	17	الأردن	0	الأردن	25
ألبانيا	1	البحرين	47	تركيا	0	توغو	25
ماليزيا	1	بوركينا فاسو	111	تونس	0	مالي	33
البحرين	1	الأردن	131	ألبانيا	0	سورينام	40
توغو	1	توغو	163	الإمارات ع. المتحدة	0	ماليزيا	45
قيرقيزيا	1	ألبانيا	181	ماليزيا	0	ليبيا	50
الأردن	1	فلسطين	196	قطر	0	ألبانيا	57
قطر	1	مصر	203	توغو	1	بنين	80
أذربيجان	1	عمان	223	قيرقيزيا	1	بوركينا فاسو	86
الإمارات ع المتحدة	2	المغرب	247	المغرب	1	تركيا	87
إندونيسيا	2	إندونيسيا	254	السنغال	1	بروناي دار السلام	90
السنغال	2	العربية السعودية	264	عمان	1	السنغال	96
مالديف	2	غويانا	278	الكويت	1	مصر	100
أفغانستان	2	أوزبكستان	278	أذربيجان	1	أوغندا	102
مصر	2	أوغندة	287	مالديف	2	العربية السعودية	105
مالي	2	القمر الاتحادية	290	مالي	2	المغرب	107
النيجر	2	طاجيكستان	313	سورينام	2	عمان	107
تونس	2	تشاد	319	سوريا	2	القمر	124
القمر الاتحادية	2	ماليزيا	321	فلسطين	2	كوت ديفوار	136
عمان	2	بروناي دار السلام	340	النيجر	2	إيران	143
سيراليون	2	سورينام	348	بنين	2	قطر	150
العراق	3	تركيا	356	القمر الاتحادية	2	إندونيسيا	170
العربية السعودية	3	كوت ديفوار	364	موريتانيا	2	غينيا	178
بنين	3	أذربيجان	375	غينيا بيسلو	3	غويانا	178
بروناي دار السلام	3	غامبيا	381	غامبيا	3	الإمارات ع. المتحدة	178
غينيا	3	قطر	382	باكستان	3	غامبيا	183
غويانا	3	بنين	387	أوغندة	3	تشاد	188
ليبيا	3	بنغلاديش	408	الكاميرون	3	قيرقيزيا	190
موريتانيا	3	لبنان	410	طاجيكستان	3	الكويت	191
فلسطين	3	باكستان	426	موزمبيق	3	لبنان	200
الكويت	3	جيبوتي	444	جيبوتي	3	تونس	200
بوركينا فاسو	3	تونس	469	الغابون	3	النيجر	204
طاجيكستان	3	قيرقيزيا	485	إندونيسيا	3	البحرين	211
المغرب	3	السنغال	486	لبنان	3	بنغلاديش	225
أوغندة	3	أفغانستان	511	ليبيا	3	سيراليون	227
موزمبيق	3	النيجر	543	البحرين	3	نيجيريا	250
باكستان	3	سيراليون	552	تشاد	4	فلسطين	288
سورينام	4	إيران	565	مصر	4	أوزبكستان	292
سوريا	4	كازاخستان	574	العربية السعودية	4	أذربيجان	300
غينيا بيسلو	4	ليبيا	575	بوركينا فاسو	5	مالديف	300
الغابون	4	الجزائر	593	كوت ديفوار	5	الكاميرون	306
لبنان	4	مالديف	596	نيجيريا	5	باكستان	307
تشاد	4	الكويت	602	كازاخستان	6	غينيا بيسلو	316
بنغلاديش	4	موزمبيق	602	سيراليون	6	الغابون	328
إيران	4	الإمارات ع المتحدة	650	بنغلاديش	6	طاجيكستان	330
جيبوتي	5	غينيا بيسلو	710	الجزائر	6	أفغانستان	344
غامبيا	5	موريتانيا	749	غينيا	6	الجزائر	374
كوت ديفوار	5	غينيا	778	إيران	7	موريتانيا	392
أوزبكستان	5	نيجيريا	786	بروناي دار السلام	7	السودان	428
الجزائر	5	الكاميرون	983	أوزبكستان	7	كازاخستان	430
كازاخستان	6	العراق	1018	السودان	8	موزمبيق	435
نيجيريا	7	السودان	1060	غويانا	8	سوريا	725
الكاميرون	8	سوريا	1113	أفغانستان	10	جيبوتي	1717
السودان	9	الغابون	1375	العراق	21	العراق	1800

المصدر: البنك الدولي، ممارسة الأعمال، 2016

الجدول 4: ترتيب دول منظمة التعاون الإسلامي حسب عمليات التجارة عبر الحدود سنة 2015 (تتمة)

الدول	مدة الانتظار في الحدود للاستيراد: احترام الإجراءات التجارية عبر الحدود (الأيام)	الدول	كلفة الواردات: احترام الإجراءات التجارية عبر الحدود (بالدولار الأمريكي)	الدول	مدة الانتظار في الحدود للاستيراد: احترام المتطلبات المستندية (الأيام)	الدول	كلفة الواردات: احترام المتطلبات المستندية (بالدولار الأمريكي)
كازاخستان	0	كازاخستان	0	كازاخستان	0	كازاخستان	0
ألبانيا	0	فلسطين	0	ألبانيا	0	عمان	20
موزمبيق	1	ألبانيا	101	ماليزيا	0	الأردن	30
ماليزيا	1	الأردن	181	تركيا	0	القمر الاتحادية	38
فلسطين	1	طاجيكستان	223	موزمبيق	1	سورينام	40
أذربيجان	1	بروكينا فاسو	265	عمان	1	بروناي دار السلام	50
تركيا	2	غويانا	265	سورينام	1	ألبانيا	56
قيرقيزيا	2	أوزبكستان	278	تونس	1	ليبيا	60
بروناي دار السلام	2	مالي	298	القمر الاتحادية	1	ماليزيا	60
سورينام	2	ماليزيا	321	غامبيا	1	المغرب	116
البحرين	2	غامبيا	326	غينيا بيسلو	2	البحرين	130
السنغال	2	موزمبيق	354	قيرقيزيا	2	تركيا	142
القمر الاتحادية	3	عمان	354	الإمارات ع المتحدة	2	تونس	144
عمان	3	إندونيسيا	383	أذربيجان	2	غامبيا	152
بنين	3	القمر الاتحادية	392	فلسطين	2	إندونيسيا	160
غينيا بيسلو	3	بروناي دار السلام	395	جيبوتي	2	غويانا	163
الإمارات ع المتحدة	3	البحرين	397	السنغال	2	مالديف	180
جيبوتي	3	أذربيجان	423	الأردن	2	بوركينا فاسو	197
الأردن	3	كوت ديفوار	456	بنين	2	إيران	197
ليبيا	3	الجزائر	466	مالديف	3	أذربيجان	200
تونس	3	أوغندة	489	موريتانيا	3	قيرقيزيا	200
الغابون	4	سورينام	505	قطر	3	فلسطين	200
غويانا	4	قيرقيزيا	512	المغرب	3	توغو	252
موريتانيا	4	الكويت	555	مالي	3	طاجيكستان	260
مالي	4	بنين	579	البحرين	4	كوت ديفوار	267
غامبيا	4	موريتانيا	582	كوت ديفوار	4	الغابون	273
قطر	4	تونس	596	لبنان	4	الإمارات ع المتحدة	283
غينيا	4	ليبيا	637	ليبيا	4	أوزبكستان	292
أفغانستان	4	العراق	644	بوركينا فاسو	5	أوغندة	296
إندونيسيا	4	تركيا	655	الغابون	5	غينيا	300
مالديف	4	إيران	660	طاجيكستان	5	لبنان	300
بوركينا فاسو	4	تشاد	669	العربية السعودية	5	موزمبيق	310
طاجيكستان	5	الإمارات ع المتحدة	678	السودان	6	الكويت	332
أوزبكستان	5	لبنان	695	سيراليون	6	بنغلاديش	370
النيجر	5	جيبوتي	709	أوغندة	6	مالي	375
مصر	5	غينيا	709	بنغلاديش	6	غينيا بيسلو	384
كوت ديفوار	5	المغرب	746	بروناي دار السلام	6	سيراليون	387
العراق	5	قطر	754	إندونيسيا	6	العربية السعودية	390
باكستان	6	غينيا بيسلو	755	الكويت	6	الجزائر	400
سوريا	6	النيجر	762	سوريا	6	السودان	420
السودان	6	العربية السعودية	779	باكستان	6	تشاد	500
إيران	6	سيراليون	782	غويانا	7	بنين	529
أوغندة	6	توغو	820	الكاميرون	7	السنغال	545
المغرب	6	سوريا	828	غينيا	7	نيجيريا	564
لبنان	8	أفغانستان	850	نيجيريا	7	قطر	617
سيراليون	8	السنغال	885	أوزبكستان	7	مصر	650
بنغلاديش	8	الغابون	950	العراق	7	موريتانيا	700
الكويت	9	باكستان	957	مصر	8	سوريا	742
تشاد	9	مالديف	981	النيجر	8	النيجر	757
العربية السعودية	10	نيجيريا	1077	توغو	8	باكستان	786
توغو	11	السودان	1128	الجزائر	10	الكاميرون	849
الكاميرون	11	بنغلاديش	1294	إيران	12	أفغانستان	900
نيجيريا	12	مصر	1383	أفغانستان	14	العراق	900
الجزائر	14	الكاميرون	1407	تشاد	14	جيبوتي	1737

المصدر: البنك الدولي، ممارسة الأعمال، 2016

الجدول 5: تطور تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين 2005 و2015
(مليار دولار أمريكي وبالنسب %)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	تطور 2015/2014	تطور 2015/2005
الصادرات العالمية للدول الأعضاء	980,73	1.190,46	1.395,31	1.891,14	1.329,35	1.680,77	2.122,48	2.261,77	2.215,79	2.149,80	1.608,43	-25,18%	64,00%
الصادرات البينية للدول الأعضاء	134,34	162,45	200,2	265,38	207,93	257,71	325,41	362,10	379,15	378,91	344,25	-9,15%	156,25%
الحصة	13,70%	%13,65	14,35%	14,03%	15,64%	15,33%	15,33%	%16,01	17,11%	17,63%	21,40%	21,43%	56,25%
الواردات العالمية للدول الأعضاء	795,38	948,86	1.164,98	1.489,6	1.329,7	1.501,35	1.757,68	1.864,24	1.968,29	2.012,45	1.816,58	-9,73%	128,39%
الواردات البينية للدول الأعضاء	137,11	170,91	220,4	285,65	218,83	281,29	356,17	389,58	396,98	423,34	349,98	-17,33%	155,25%
الحصة	17,24%	18,01%	18,92%	19,18%	16,46%	18,74%	20,26%	%20,90	20,17%	21,04%	19,27%	-8,41%	11,76%
حجم التجارة العالمية للدول الأعضاء	**1.776,11**	**2.139,32**	**2.560,29**	**3.380,74**	**2.659,05**	**3.182,12**	**3.880,16**	**4.126,01**	**4.184,08**	**4.162,25**	**3.425,01**	-17,71%	92,84%
حجم التجارة البينية للدول الأعضاء	**271,45**	**333,36**	**420,60**	**551,03**	**426,76**	**539,00**	**681,58**	**751,68**	**776,13**	**802,25**	**694,23**	-13,46%	155,75%
صافي التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	**135,725**	**166,68**	**210,30**	**275,52**	**213,38**	**269,50**	**340.79**	**375,84**	**388,07**	**401,13**	**347,12**	-13,46%	155,75%
حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	**%15,47**	**%15,83**	**%16,63**	**%16,60**	**%16,05**	**%17,03**	**%17,80**	**18.45%**	**18,64%**	**19,33%**	**20,33%**	5,19%	31,46%

المصادر: صندوق النقد الدولي غشت 2016 ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وWITS أكتوبر 2016